دورة البرامج الإنسانية
نيسان - كانون الأول 2024
صدر في نيسان/أبريل 2024

# نداء عاجل
# الأرض الفلسطينية المحتلة

# جدول المحتويات


**03 نظرة عامة**

**07 مقدمة**

**08 نظرة عامة على الأزمة**

**13 النوع الاجتماعي وتداخله مع العوامل الأخرى**

**14 التقييمات المستمرة**

**15 الافتراضات العملياتية**

**17 أولوية الاستجابة**

17 أولوية الاستجابة
17 نهج الاستجابة
19 القدرات العملياتية

**19 رصد الاستجابة**

**19 تحديد التكاليف**

**21 الاحتياجات ذات الأولوية والاستجابة لها**

21 الصحة
23 التغذية
25 الأمن الغذائي
26 الحماية، بما في ذلك مجالات المسؤولية
33 المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
35 المأوى والمواد غير الغذائية
37 التعليم
39 الشؤون اللوجستية
41 الاتصالات في حالات الطوارئ
42 المساعدات النقدية المتعددة الأغراض
44 الفريق العامل المعني بإدارة المواقع
45 خدمات التنسيق والدعم

# في لمحة سريعة

| المحتاجون | الأشخاص المستهدفين | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) |
|---|---|---|
| 3.3 مليون | 3.1 مليون | 2.8 مليار دولار |

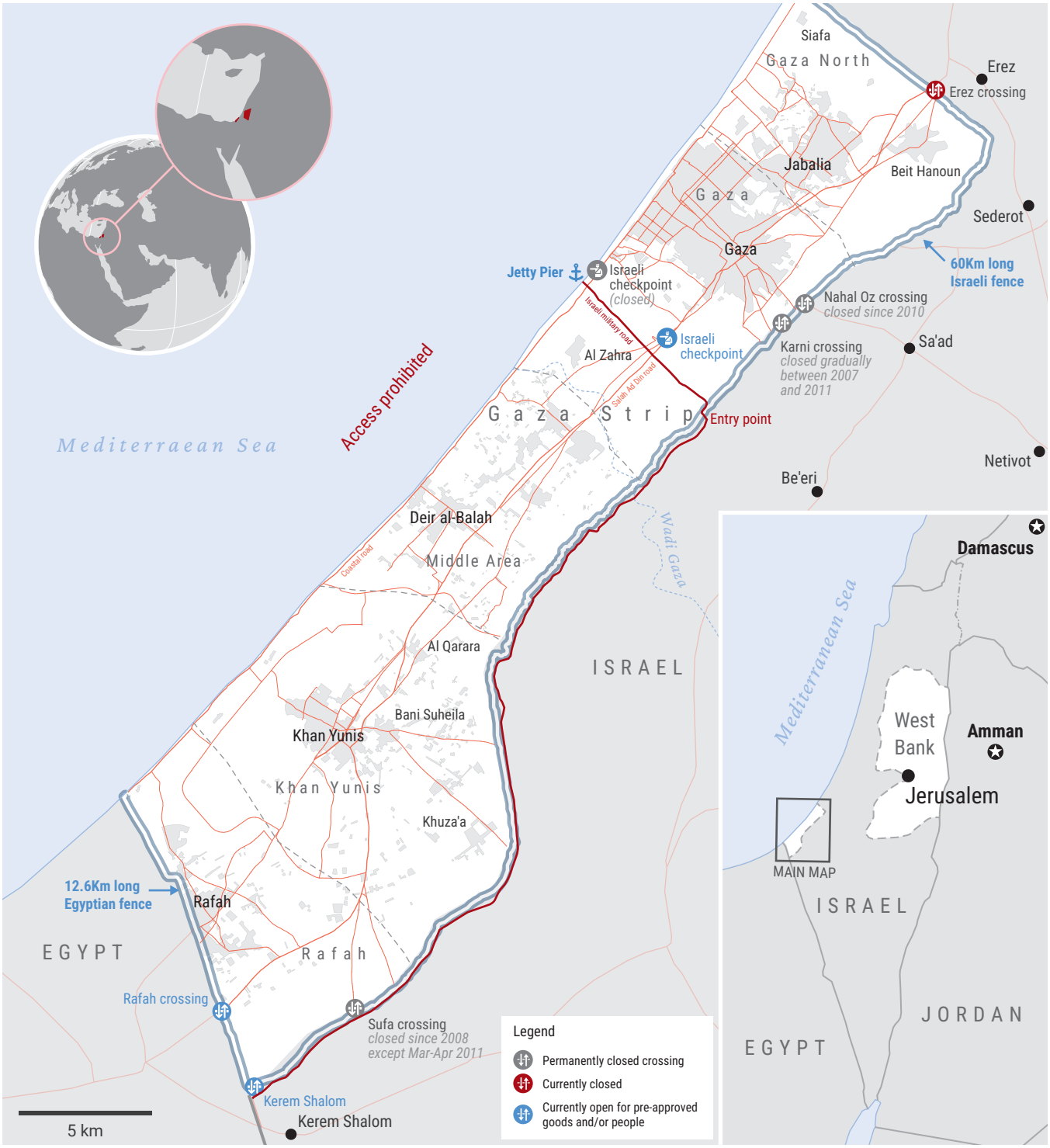

## الاستعراض العام السنوي للاحتياجات والأشخاص المحتاجين والأشخاص المستهدفين

في سنة 2024

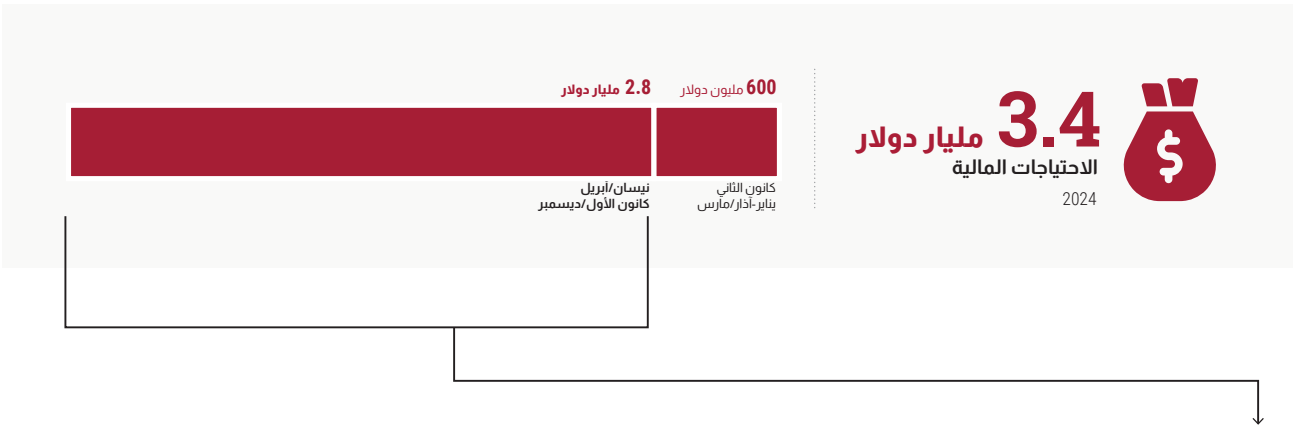


| | الأشخاص المحتاجون | الأشخاص المستهدفون | الاحتياجات (بالدولار) |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 3.3 مليون | 3.1 مليون | 2.8 مليار دولار |
| قطاع غزة | 2.3 مليون | 2.3 مليون | 2.5 مليار دولار |
| الضفة الغربية | 1.0 مليون | 0.8 مليون | 297.6 مليون دولار |

## إجمالي الأشخاص المستهدفين والاحتياجات المالية

حسب المجموعة

| المجموعة | الاحتياجات المالية | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| قطاع الأمن الغذائي | 782.1 مليون | 2.6 مليون |
| المأوى والمواد غير الغذائية | 423.1 مليون | 1.5 مليون |
| الصحة | 408.5 مليون | 2.9 مليون |
| المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية | 305.6 مليون | 3 مليون |
| المساعدات النقدية المتعددة الأغراض | 244.1 مليون | 1.4 مليون |
| خدمات التنسيق والدعم | 165.8 مليون | – مليون |
| الحماية | 163.9 مليون | 2.6 مليون |
| التغذية | 150.9 مليون | 1.2 مليون |
| التعليم | 119.6 مليون | 0.8 مليون |
| إدارة الموقع | 39.7 مليون | 1 مليون |
| الشؤون اللوجستية | 17.8 مليون | – |
| الاتصالات في حالات الطوارئ | 1.8 مليون | – |

# الأشخاص المستهدفون والاحتياجات المالية

حسب المجموعة وحسب المنطقة

| المجموعة | الاحتياجات المالية | | الأشخاص المستهدفون | |
|---|---|---|---|---|
| | غزة | الضفة الغربية | غزة | الضفة الغربية |
| قطاع الأمن الغذائي | 680.5 مليون | 101.6 مليون | 2.2 مليون | 0.4 مليون |
| المأوى والمواد غير الغذائية | 400.2 مليون | 22.8 مليون | 1.4 مليون | 0.1 مليون |
| الصحة | 354.6 مليون | 54 مليون | 2.2 مليون | 0.7 مليون |
| المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية | 280.6 مليون | 25 مليون | 2.3 مليون | 0.7 مليون |
| المساعدات النقدية المتعددة الأغراض | 233.8 مليون | 10.2 مليون | 1.3 مليون | 0.01 مليون |
| خدمات التنسيق والدعم | 151.7 مليون | 14.1 مليون | – مليون | – مليون |
| الحماية | 136.1 مليون | 27.8 مليون | 1.8 مليون | 0.8 مليون |
| التغذية | 136.2 مليون | 14.7 مليون | 0.5 مليون | 0.7 مليون |
| التعليم | 92.3 مليون | 27.3 مليون | 0.7 مليون | 0.1 مليون |
| إدارة الموقع | 39.7 مليون | – | 1 مليون | 0.02 مليون |
| الشؤون اللوجستية | 17.7 مليون | – | – | – |
| الاتصالات في حالات الطوارئ | 1.8 مليون | – | – | – |

**قطاع غزة، الأرض الفلسطينية المحتلّة**
في 11 كانون الثاني/يناير 2024، طفل ينظر من ثقب في ستارة من القماش في أحد مراكز إيواء النازحين في قطاع غزة.
تصوير: منظمة اليونيسف/إياد البابا

# المقدمة

يدعو هذا النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلّة إلى جمع مبلغ قدره 2.822 مليار دولار لصالح وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء من المنظمات غير الحكومية من أجل الوفاء بالاحتياجات الأشد إلحاحًا لدى ما يزيد عن ثلاثة ملايين شخص في قطاع غزة (غزة) والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويغطي هذا المبلغ فترة تصل إلى تسعة أشهر من نيسان/أبريل حتى كانون الأول/ديسمبر 2024.

وتخلُف هذه الوثيقة النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلّة التي نُشرت في الأصل في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونُشرت المراجعة الأولى لهذا النداء في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وجرى تمديده حتى شهر آذار/مارس 2024.

ويوجز هذا النداء العاجل الاحتياجات المطلوبة من الموارد من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية والحيلولة دون إزهاق المزيد من الأرواح في غزة والضفة الغربية بناءً على أفضل المعلومات المتاحة في هذا الوقت. ولا يمثل المبلغ المطلوب وقدره 2.822 مليار دولار سوى جزء من مبلغ يصل إلى 4.089 مليار دولار، تقدّر الأمم المتحدة وشركاؤها أنه مطلوب للوفاء باحتياجات 3.3 مليون شخص محتاج. ويعكس النداء العاجل ما يتوقع الفريق القطري الإنساني أنه يرجّح تنفيذ على مدى الأشهر التسعة المقبلة، على أساس افتراض يرى أن العديد من المخاوف الأمنية والقيود المفروضة على الوصول سوف تتواصل على المدى القصيرة، أي خلال الربع المقبل. كما ولا يشمل هذا النداء تكلفة الوقود، الذي ما عاد يقدم من خلال التمويل الخارجي. كما نفترض أن الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2720 (2023) سوف يؤتي ثماره خلال سنة 2024.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بدور فريد في الأرض الفلسطينية المحتلّة، إذ تُعد إحدى الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات وتشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. ويُعد ثلثا سكان غزة، البالغ تعدادهم 1.6 مليون نسمة، لاجئين فلسطينيين مسجّلين لدى الأونروا. وفي أوقات الطوارئ، يقدم الدعم الذي تؤمنه الوكالة للسكان بعمومهم. ويعمل لدى الأونروا ما يقارب 13,000 موظف في غزة، يشارك أكثر من 3,500 موظف منهم في الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي الضفة الغربية، تقدم الأونروا خدماتها لما مجموعه 1.1 مليون لاجئ فلسطيني وغيرهم من الأشخاص المسجّلين لديها، ومن بينهم 890,000 لاجئ. وتشكل الوكالة جزءًا من المنظومة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة وهي مدرجة بالكامل ضمن نظام مجموعات العمل الإنساني. وترد احتياجات هذه المجموعات ضمن هذا النداء.

ويتخطى حجم هذه الاستجابة والقيود العملياتية ما شوهد من قبل في الأرض الفلسطينية المحتلّة وفي سياقات أخرى. ومع أن إعداد خطط طويلة الأمد ليس بالأمر المجدي، فقد أعدت خطط عملياتية قصيرة الأمد لغزة، بحيث تستعرض سيناريوهات مختلفة ومن المقرّر إعداد خطط مماثلة للضفة الغربية.

وتستدعي الرؤية العامة التي يبينها هذا النداء إجراء تغييرات جذرية على البيئة العملياتية، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية وصول العاملين والسلع والأمن، ويجب أن يقدم التمويل في الوقت المطلوب وأن يتسم بمرونته للسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتعديل برامجها بما يتناسب مع سياق يتصف بديناميكية عالية.

# نظرة عامة على الأزمة

## قطاع غزة

لقد تغير المشهد في غزة تغيرًا جذريًا منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أفضت عقود من الاحتلال، وجولات النزاع المتكررة، وانعدام الاستقرار السياسي، والعزلة بفعل الحصار المفروض على غزة والجدار والقيود المفروضة على التنقل بالسكان إلى الاعتماد اعتمادًا كبيرًا على المعونات للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. وازداد تفاقم شواغل الحماية، التي كانت قائمة من قبل، إلى حد لا يستهان به في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

**وقد أطلق الهجوم المروّع والفتاك الذي شنّته الجماعات المسلّحة الفلسطينية في غزة على إسرائيل في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أودى بحياة نحو 1,200 شخص، شرارة رد عسكري عدواني من جانب إسرائيل، حيث أسفر عن مستويات غير مسبوقة من الضحايا في صفوف المدنيين وتدمير يكاد يكون كاملًا للقطاع.** فحتى يوم 31 آذار/مارس 2024، قُتل ما مجموعه 32,782 فلسطينيًا، من بينهم 9,560 امرأة و14,500 طفل، في غزة منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقًا لوزارة الصحة. وأُصيب 75,298 فلسطينيًا آخرين بجروح، كثير منهم فقدوا أطرافهم وسوف يعيشون وهم يعانون من إعاقة ما بقية حياتهم.

**وتُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 1.7 مليون شخص في قطاع غزة، أو 75 في المائة من سكانها، نزحوا إلى جنوب القطاع، مما زاد من تفاقم الظروف فيما كان يُعد بالفعل أحد أشد المناطق اكتظاظًا بالسكان في العالم.** ومعظم هؤلاء من النساء والأطفال، والعديد من أُجبر على الانتقال مرات متعددة بحثًا عن الأمان، ومن المحتمل أن ينتقلوا مرات أخرى. وفي وقت كتابة هذا النداء، تغادر فئات من السكان رفح وتنتقل إلى الشمال عبر الطريق الساحلي تحسبًا من تصاعد العمليات التي تنفّذها القوات الإسرائيلية في المنطقة.

**ويلتمس نحو مليون شخص من النازحين المأوى الآن في 450 مركز إيواء في حالات الطوارئ (مراكز الإيواء التي تديرها وكالة الأونروا ومراكز الإيواء العامة)، أو بجوار مراكز الإيواء ومواقع التوزيع التابعة للأونروا.** ويعيش عدد يقدّر بـ1.3 مليون شخص في الخيام أو مراكز الإيواء التي أقاموها بأنفسهم في مواقع مؤقتة لا تتلاءم مع الظروف الجوية، وتزيد من تفاقم شواغل الحماية ولا تؤمن أي قدر من الخصوصية أو الكرامة. وقد دُمر ما تقدر نسبته بنحو 72 في المائة من المباني، مما يعني أن عددًا ليس بالقليل من الأشخاص لن يتمكنوا من العودة إلى منازلهم حتى في حال وقف إطلاق النار.

**ويواجه جميع سكان غزة مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة فأعلى من النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي؛ أزمة أو أسوأ). ووفقًا لتحليل تصنيف الأمن الغذائي المتكامل الذي أُجري مؤخرًا، تُعد المجاعة وشيكة في المحافظات الشمالية ويتوقع أن تقع في أي وقت من الآن حتى شهر أيار/مايو 2024.** ويواجه أكثر من نصف سكان غزة مستويات كارثية من الجوع. ويوجد في غزة الآن أكبر نسبة من أي سكان يقعون ضمن التصنيف الأشد حدة (المرحلة الخامسة من النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي) منذ أن استهل العمل على إعداد التقارير بشأن تحليل تصنيف الأمن الغذائي المتكامل في سنة 2004.

**وتواجه الأسواق في غزة تحديات متعددة الأوجه، بما فيه نقص المواد الغذائية الأساسية، والاعتماد على قنوات الإمداد غير الرسمية وبيع المساعدات الإنسانية.** ووفقًا لآخر مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي في سياق رصد أسواق غزة بين يومي 7 و15 شباط/فبراير 2024، تحول عدد كبير من المحلات التجارية من وضع رسمي إلى وضع غير رسمي لأسباب منها الأضرار ونزوح أصحاب المحلات والعاملين فيها والعجز عن تجديد المخزون. ويكمن أحد الاتجاهات المقلقة التي يحددها المسح في تزايد إعادة بيع المعونات الإنسانية في الأسواق، ولا سيما الباعة المتجولون الذين لا يحملون صفة رسمية والكثير منهم من الأطفال. وقد قلّصت الزيادة التي أبلغ عنها في أسعار السلع الاستهلاكية القوة الشرائية في غزة إلى حد كبير.

ويدفع انعدام القدرة على الحصول على المياه النظيفة الأشخاص إلى الاعتماد على مصادر المياه غير الصحية. فمنذ بداية عمليات القصف، لا تستطيع مصلحة المياه تشغيل سوى 17 بئرًا من آبار المياه الجوفية، عندما يتوفر الوقود، ولا يعمل أي من أنظمة معالجة المياه الصرف الصحي باستثناء محطة واحدة تزاول عملها على أساس جزئي. وأُغلقت مصادر مياه الشرب أو يجري تشغيلها على فترات متقطعة بالنظر إلى أن خطًا واحدًا من خطوط المياه الثلاثة التي تأتي من إسرائيل لا يعمل إلا بنسبة تصل إلى 47 في المائة من طاقته الكاملة. وقد خلص التقييم الأخير الذي أجرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بقيادة اليونيسف، إلى أنه من بين 75 موقعًا شملها

التقييم في رفح، وتشمل سكانًا يقارب تعدادهم 750,000 نسمة، يحظى ثلث هذه المواقع بمصادر مائية غير مأمونة للشرب، بما فيها 68 في المائة من المراكز الجماعية التي تديرها الأونروا، وبلغ متوسط توافر المياه 3 لترات للشخص الواحد في اليوم.

**وتهيئ الظروف غير الصحية في شتّى أرجاء غزة، وخاصة في مواقع النازحين التي تعاني من الاكتظاظ الشديد، ونقص مواد النظافة الصحية الأساسية والمنزلية بيئة تنطوي مخاطر عالية على الصحة العامة في وقت بات فيه نظام الرعاية الصحة على حافة الانهيار.** وتُعد إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة محدودة للغاية حاليًا، وتفيد التقارير بفيضان مياه الصرف الصحي في العديد من المناطق، مما يزيد من المخاطر التي تهدد الصحة العامة في مختلف أنحاء غزة. وبالمثل، وجد التقييم الذي أجرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في رفح أن متوسط عدد الأشخاص لكل مرحاض بلغ 891 شخصًا في جميع المواقع، و589 شخصًا في المواقع التابعة للأونروا. ولا توجد مراحيض مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية إلا في ثلث هذه المواقع، كما توجد منشآت منفصلة للرجال والنساء فيما يزيد بقليل عن نصفها. وتشير التقارير إلى أن حالات الإسهال، بما فيها الإسهال المائي الحاد، والتهابات الجهاز التنفسي العلوي والأمراض الجلدية غدت شائعة بالفعل وتشهد زيادة مطردة.

**ويثقل العدد الهائل من الإصابات كاهل المنشآت الصحية والعاملين فيها. وقد تراجعت قدرات المستشفيات من حيث عدد الأسرّة اللازمة لرعاية المرضى الداخليين تراجعًا كبيرًا بسبب الهجمات التي استهدفتها، مما ترك المستشفيات المتبقية التي لا تزال تؤدي عملها تستوعب أعدادًا تفوق طاقتها وسعتها.** وقد وثّقت منظمة الصحة العالمية 417 هجمة طالت قطاع الرعاية الصحية، حيث أسفرت عن إصابة 155 منشأة من منشآت الرعاية الصحية و126 سيارة إسعاف بأضرار. ولا يعمل نحو 64 في المائة من المستشفيات التي كانت قائمة من قبل، وعددها 36 مستشفى. وتأثرت خدمات الرعاية التي تسبق الدخول إلى المستشفى وخدمات الإسعاف تأثرًا شديدًا بفعل الأضرار ونفاد الوقود والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطرق. وتضرّرت القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية الأخرى بشدة، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مما ترك جميع الفئات المستضعفة، بما فيها الأطفال والحوامل والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وكبار السن، معرّضين لازدياد احتمالات الاعتلال والوفاة. ومما يزيد من تفاقم زيادة خطورة الإصابة بالأمراض الظروف المعيشية المزرية، وهو ما وضع المنظمات الشريكة في مجال الصحة وغيرها من الأطراف المعنية في حالة تأهب قصوى تحسبًا للأمراض المهيأة للتفشي.

**ومن شأن المزيد من التصعيد أن يعكس مسار التقدم الذي أُحرز على مدى أكثر من ربع قرن، مما يؤدي إلى نكوص معدلات وفيات الأمهات إلى مستويات لم نشاهدها منذ سنة 1998، ومعدلات وفيات المواليد إلى تلك المستويات التي كانت قائمة قبل سنة 2000.** وتتوقع دراسة أجرتها كلية لندن لعلم الصحة والطب المداري ومركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية أنه إذا استمر الوضع القائم على ما هو عليه خلال الربع المقبل من سنة 2024، فقد تصل الزيادة التي تشهدها وفيات الأمهات ووفيات الأطفال حديثي الولادة ووفيات المواليد، بما فيها الإصابات الناجمة عن الصدمات البالغة، إلى 1,338 وفاة. وفي حال وقوع المزيد من التصعيد، فقد ترتفع هذه الأرقام إلى 1,779 وفاة. ويتوقع أن تبلغ نسبة وفيات الأمهات ثلاثة أضعاف في أي سيناريو يستند إلى التصعيد.

**ويرفع شحّ الغذاء والمياه وتردّي ظروف النظافة الصحية معدلات سوء التغذية إلى مستويات لم تُشاهد من قبل على الإطلاق في غزة.** ويواجه 1.1 مليون طفل تحت سن الثامنة عشرة تزايد خطر سوء التغذية، حيث يعد 346,000 طفل تحت سن الخامسة أكثر الفئات تعرضًا لخطر نقص الغذاء الحاد وسوء التغذية والوفاة التي يمكن منعها. وفي شمال غزة ومدينة غزة، تضاعف انتشار سوء التغذية بين الأطفال الذين تم فحصهم في الفئة العمرية 6-23 شهرًا إلى 31 في المائة بالمقارنة مع شهر كانون الثاني/يناير. وفي رفح ودير البلح، بلغت هذه المعدلات نحو 6 في المائة بالمقارنة مع المعدل الذي كان سائدًا قبل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي بلغ 0.8 في المائة.

**وما من مكان آمن في غزة. فأكثر من 625,000 طفل ومرافق في غزة لم تتيسر لهم فرص الحصول على التعليم أو المساحات الآمنة منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.** ويشمل هذا العدد نحو 300,000 طفل كانوا يتلقون تعليمهم في مدارس الأونروا في الأحوال العادة. وتشير التقارير الراهنة إلى أن 80 في المائة من جميع المباني المدرسية في غزة أصابتها الأضرار وأن 92 في المائة من جميع المدارس المتبقية في غزة تستخدم باعتبارها مراكز لإيواء النازحين على الرغم من الأضرار التي لحقت بها. وثمة تقارير موثوقة تفيد بأن المدارس تستخدم في العمليات العسكرية، لأغراض منها الاحتجاز ومراكز للتحقيق وقواعد عسكرية. وفي المناقشات غير الرسمية التي أُجريت مع المجتمعات المحلية، كثيرًا ما يشار إلى الأماكن الملائمة للأطفال التي تؤمن الحماية وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة التربوية الإثرائية والأنشطة الترويحية بوصفها مسألة تحظى بأولوية مهمة.

**ويتحمل الأطفال، الذين يشكلون ما نسبته 47 في المائة من تعداد السكان في غزة، والشباب قدرًا غير متناسب من الآثار التي يخلّفها النزاع.** فقبل نشوب الأعمال القتالية الأخيرة، كانت غزة تتحمل في الأصل عبئًا ثقيلًا على صعيد الصحة العقلية، وخاصة في أوساط الأطفال الذين شهدوا بالفعل حالات متعددة من التصعيد على مدى سنين حياتهم القصيرة. وقد أودت حالة الطوارئ هذه بالأطفال إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من العنف والخوف والنزوح. ويفرز مستوى الإجهاد المضر الذي لم يزل السكان في غزة يعيشون تحت وطأته أثرًا واضحًا ولا يستهان به على سلامتهم النفسية والاجتماعية. وتقدّر اليونيسف بأن ما لا يقل عن 17,000 طفل غزة إما باتوا أيتامًا أو فُصلوا عن أسرهم، مما يتركهم في حالة من الضعف الشديد وفي خطر متزايد لمقاساة الجوع وغيره من شواغل الحماية. وتزيد حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة من احتمال ممارسة أشكال العنف التي كانت قائمة من قبل وتنطوي على مخاطر جديدة تحدق بالأطفال.

وبالنسبة للنساء والفتيات في غزة، يشكّل العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيه العنف الجسدي والجنسي، تهديدًا يوميًا، وتمثل مجموعة التحديات التي يواجهنها اعتداءات واضحة وموجهة تستهدف حقوقهن وهويتهن وكرامتهن. فقد أثّر النزوح الواسع النطاق وعجز الجميع عن العثور على مكان آمن للاحتماء فيه من التعرّض للأحداث التي تهدد حياتهم وتثير الرعب في نفوسهم في الصحة العقلية في أوساط البالغين والأطفال على السواء. ويعني انهيار ما كان قائمًا من قبل من خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والقدرة المحدودة المتاحة للناجيات منه على التنقل بحرية بسبب الغارات الجوية المتواصلة وتدمير البنية التحتية أن ما يكشف عنه من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تتلقى أي مساعدة، بما فيها خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة، من قبيل إدارة الحالات، والدعم النفسي والاجتماعي، البيوت الآمنة في حالات الطوارئ والعناية السريرية بضحايا الاغتصاب.

ويعد التلوث الهائل الناجم عن الذخائر المتفجرة بمختلف مصادرها احتمالًا قائمًا. وبينما لم يتيسر بعد المضي في إجراء مسح واسع النطاق، يتوقع أن الأعمال القتالية المتواصلة، التي تشمل الغارات الجوية والقصف بالقذائف واستخدام الصواريخ قد أدى، وسيظل يؤدي، إلى انتشار التلوث بالذخائر المتفجرة أو مخلّفات الحرب من المتفجرات على نطاق واسع، مما يشكّل مخاطر جسيمة على السكان المدنيين.

وما زالت غزة تشهد انقطاعًا كاملًا لإمدادات الكهرباء منذ يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعدما قطعت إسرائيل إمدادات الكهرباء والوقود عن غزة، مما أسفر عن إغلاق المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء فيها. وأفضى ذلك بالبنية التحتية للخدمات الأساسية إلى الاعتماد على المولّدات الاحتياطية، التي يحد من قدراتها شح الوقود في غزة. وعاقت الأضرار التي لحقت بأبراج الاتصالات الخليوية بشدة شبكة الإنترنت والاتصالات، مما يحول دون التوصل الفعّال مع المجتمعات المحلية بشأن المساعدات. وقطعت إسرائيل خدمات الإنترنت والاتصالات، بما شمل قطع الاتصال بالأقمار الصناعية، ثلاث مرات، مما عطل سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية وجهود الإغاثة الإنسانية بشدة.

**ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهد الاقتصاد الفلسطيني إحدى أكبر الصدمات الاقتصادية التي سُجّلت في التاريخ الاقتصادي المعاصر على الإطلاق.** ففي غزة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 80 في المائة، إذ انخفض من نحو 670 مليون دولار في الربع الثالث إلى نحو 90 مليون دولار في الربع الرابع. وقد توقفت جميع الأنشطة الاقتصادية في غزة، دون وجود أي مؤشر على تحسن ملموس. ويقدر بأن القطاع الخاص واجه خسائر في الإنتاج يقارب مجموعها 1.5 مليار دولار في الشهرين الأولين من النزاع أو نحو 25 مليون دولار في اليوم. ويفوق التدهور الاقتصادي في الأرض الفلسطينية بالفعل أثر النزاعات التي اندلعت في السنوات 2008 و2012 و2014 و2021 وعلى مدى العقدين المنصرمين، ولا يسبقه إلا الانتفاضة الثانية من ناحية الأثر. ووفقًا للبنك الدولي، يعني اجتماع مستويات الفقر المرتفعة التي كانت قائمة من قبل والنزوح الواسع النطاق وتدمير المنازل والأصول الثابتة والقدرات الإنتاجية، وما يقترن بذلك من انكماش اقتصادي شديد، في الواقع العملي أن كل مقيم في غزة تقريبًا سوف يعيش في دائرة الفقر على المدى القصير على الأقل.

**وبينما سجّل نطاق الاحتياجات وعمقها ارتفاعًا بسرعة هائلة، يواصل مجتمع العمل الإنساني خوض معركة مع العقبات التي تقف في طريق تقديم المعونات.** فجهود الإغاثة الإنسانية تعد محدودة في نطاقها ولا تكاد مواد المساعدة الأساسية وإمدادات الوقود التي تدخل غزة تكفي لكي تقيم أود السكان وتسد رمقهم. وقد سبب هذا الحال إحساسًا متناميًا باليأس الذي أسهم في انهيار القانون والنظام، ولا سيما قرب معبري رفح وكرم أبو سالم. وتعرّضت الشاحنات التي تحمل المعونات وسائقوها للهجمات التي طالتهم ويواجه الناس الذين يبحثون عن المساعدات خطرًا كبيرًا في الوصول إلى مراكز التوزيع، مما يعوق قدرة المنظمات العاملة في المجال الإنساني على توزيع المعونات بأمان وكفاءة. ولا تزال العقبات التي يفرضها طرفا النزاع تحول دون وصول المعونات الإنسانية إلى شريحة كبيرة من السكان في غزة، ولا سيما في شمالها.

## الضفة الغربية

**يتسم المشهد الذي أعقب يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر في الضفة الغربية بحالة من التقلب الشديد. واستمر مستوى حدة أعمال العنف ووحشيتها التي تطرقت المراجعة الأولى للنداء العاجل إليها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في الارتفاع.** فما زالت العمليات العسكرية في الضفة الغربية تشهد تصاعدًا منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقتلت القوات الإسرائيلية 426 فلسطينيًا، من بينهم 107 أطفال، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقُتل ما نسبته 75 في المائة من هؤلاء في أثناء عمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الأنشطة العسكرية التي تنفذها القوات الإسرائيلية. واستمر ما تلجأ إليه القوات الإسرائيلية من الغارات الجوية والمروحيات الهجومية والقذائف المضادة للدروع والقذائف المتفجرة المحمولة على الكتف وغيرها من الأسلحة الحربية في الازدياد، بما يترتب عليها من نتائج قاتلة.

**وترتبط الشواغل إزاء الاستخدام المفرط للقوة باستخدام الذخيرة الحيّة، والغارات التي تشنّها الطائرات الحربية والطائرات المسيّرة والصواريخ المحمولة على الكتف، بما يشمل استخدامها في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان وفي مخيمات اللاجئين.** فقد أصابت القوات الإسرائيلية 2,645 فلسطينيًا، من بينهم 416 طفلًا على الأقل، بجروح. وأُصيب 40 في المائة من هؤلاء بالذخيرة الحيّة أو الصواريخ. ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، تعرّض أكثر من 6,760 فلسطينيًا للاحتجاز التعسفي، ولا يزال 9,000 فلسطيني يقبعون في السجون بوصفهم «أسرى أمنيين،» منهم حوالي 3,400 أسير محتجزين رهن الاعتقال الإداري دون توجيه تهم إليهم أو إمكانية محاكمتهم، وما لا يقل عن 606 يقبعون في الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي.

**ولا يزال عنف المستوطنين يشهد تزايدًا في شتّى أرجاء الضفة الغربية ويفضي إلى تفاقم البيئة القسرية.** فبين يومي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و31 آذار/مارس 2024، سجّل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 1,096 هجمة شنّها المستوطنون على الفلسطينيين. وهذا يعكس متوسطًا يوميًا يبلغ ستة أحداث بالمقارنة مع ثلاثة قبل حالة التصعيد، وحادثتين في سنة 2022 وحادثة واحدة في سنة 2021. وهذا هو أعلى متوسط يومي من الأحداث المرتبطة بالمستوطنين والتي تلحق الضرر بالفلسطينيين منذ أن باشرت الأمم المتحدة تسجيل هذه البيانات في سنة 2006. وخلال الفترة نفسها، نفّذ الفلسطينيون 60 هجمة على الإسرائيليين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ستة إسرائيليين ومستوطنين إسرائيليين وإصابة 32 آخرين بجروح.

وتتعرّض التجمعات السكانية البدوية والرعوية في المنطقة (ج) بوجه خاص لخطر تهجيرها بسبب توسيع المستوطنات على أراضيها وتصنيفها باعتبارها مناطق لإطلاق النار، مما يجبر أبناء هذه التجمعات على الانتقال إلى المنطقتين (أ) و(ب). ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، هُجّر 23 تجمعًا تضم 1,227 فردًا، من بينهم 494 طفلًا، من هذه التجمعات. وتشير التقارير إلى أن تسعة تجمعات في الجنوب أخليت تمامًا من سكانها الفلسطينيين، ويحتل المستوطنون الإسرائيليون أراضيها حاليًا.

**ولا تزال المباني السكنية تتعرّض للهدم أو تمسي غير صالحة للسكن، مما أدى إلى تهجير 198 أسرة تضم 929 فردًا، منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.** ونفذ حوالي 99 في المائة من هذه العمليات في المنطقتين (أ) و(ب). ووفقًا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سرّعت السلطات الإسرائيلية عمليات تدمير منازل الفلسطينيين وتهجيرهم قسريًا، كما سارعت بتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية، مما يثير المخاوف حيال ممارسة العقوبة الجماعية عقب أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر.

**وبعد يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، فرضت إسرائيل القيود التمييزية والممنهجة على تنقل الفلسطينيين في شتّى أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية،** وشددّت من وطأتها، ولا يزال معظم هذه القيود قائمًا، مما يحدّ بشدة من حرية التنقل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتحول القيود المفروضة على الوصول والإغلاقات دون الوصول إلى الخدمات، بما فيها العلاج الطبي وسبل العيش، وتسبب انكماش الاقتصاد وركوده. وقد تجلّت هذه القيود في حجب حقوق الوصول وإلغائها، إذ يمنع العمال والتجار الذين يحملون تصاريح سارية المفعول من دخول إسرائيل والقدس الشرقية، وبما يشمل العاملين الفلسطينيين في المجال الإنساني لدى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد تعطل نحو 60 في المائة من الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعتمد على التبادلات التجارية مع إسرائيل والعمل فيها، بسبب الإغلاق التام المفروض على الضفة الغربية. وأدى الانكماش الاقتصادي الذي تمخض عن هذا الإغلاق إلى ارتفاع تكاليف النقل، وتراجع إيرادات الأعمال التجارية تراجعًا ملموسًا واحتمال انتشار البطالة على نطاق واسع. فحتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2024، فقد أكثر من ثلث إجمالي فرص العمل، 306,000 فرصة عمل، في الضفة الغربية و507,000 فرصة عمل في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلّة. ويترجم هذا الحال إلى خسائر يومية في دخل

العمل تقترب من 21.7 مليون دولار وتسجل زيادة تصل إلى 25 مليون دولار في اليوم عند جمعها مع خسائر الدخل الناجمة عن دفع جزء من الرواتب لموظفي قطاع الخدمة المدنية وتراجع دخل العمال في القطاع الخاص. وفي حال استمرار الأعمال القتالية، يتوقع أن يصل معدل البطالة السنوي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 45.5 في المائة.

**وفرض هذا التصعيد تحديات إضافية أمام الحصول على فرص التعليم الآمن والجيد في العديد من مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما ألحق الضرر بما لا يقل عن 782,000 طالب وطالبة.** فجميع المدارس تضرّرت بشدة من القيود المفروضة على الوصول، والعمليات العسكرية وعنف المستوطنين منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وباتت جميع المدارس التي تديرها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعتمد نهجًا التعليم المدمج الذي يجمع ما بين التعليم الوجاهي والتعليم عن بعد. ويرجع السبب في ذلك إلى القيود المفروضة على الوصول بسبب النزاع والمخاطر المتعلقة بالحماية والأعباء الاقتصادية التي ازدادت حدتها منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أسفر عن تقليص كبير في دفعات الرواتب المستحقة للموظفين في سلك التعليم. وتواصل مدارس وكالة الأونروا عملها، مع أنها تشهد إغلاقات «من حين إلى آخر» بسبب النزاع المستمر. وتفيد التقارير بأن عددًا كبيرًا من الأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة باتوا الآن منخرطين في عمالة الأطفال.

**وعلى الرغم من الحالة التشغيلية التي تشهدها منشآت الرعاية الصحية في شتّى أرجاء الضفة الغربية، فإن العديد من التحديات تعوق بشدة تقديم الخدمات الصحية الأساسية وإمكانية الوصول إليها.** فقد أفضت القيود المالية التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية إلى تقليص روات العاملين في مجال الرعاية الصحية، مما أسهم في انخفاض وجودهم في المنشآت الصحية. ويواجه القطاع الصحي نقصًا كبيرًا في مخزوناته من الأدوية بسبب انعدام ثقة الموردين في قدرة السلطات المعنية على تسديد أثمانها لهم. وبالنسبة للناس العاديين، تزداد صعوبة الحصول على الأدوية بسبب ارتفاع أسعار الأدوية الأساسية. وتشكل هذه العقبات الاقتصادية ضغطًا هائلًا على كاهل منشآت الرعاية الصحية والمرضى معًا.

وتحدّ القيود المفروضة على الموازنة والعقبات المتزايدة التي تحول دون إمكانية الوصول، بما فيها التحديات الأمنية، وخاصة 236 هجمة أصابت 20 منشأة صحية و178 سيارة إسعاف بالأضرار منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، من عمل العيادات المتنقلة على تقديم الخدمات للتجمعات السكانية المحرومة منها. ففي المنطقة (ج)، لا يمكن الوصول إلا إلى 120 موقعًا من أصل 172 موقعًا تعتمد على العيادات المتنقلة. ولا يزاول 44 موقعًا عمله بسبب نقص التمويل، وإمكانية الوصول إلى اثنين من هذه المواقع مقيدة أو محدودة بسبب الشروط التي تقتضي التنسيق مع السلطات الإسرائيلية. وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل 2024، قد تتوقف الخدمات التي تقدَّم في 39 موقعًا بفعل نقص التمويل.

# النوع الاجتماعي وتداخله مع العوامل الأخرى

**تزيد التبعات الإنسانية الناجمة عن الأعمال القتالية المتواصلة من تفاقم المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي. فحتى يوم 31 آذار/مارس 2024، كان ما يقرب من ثلثي من قُتلوا في غزة من النساء والأطفال.**

وقد أثّرت حالات النزوح المتعددة تأثيرًا غير متناسبا على النساء اللواتي لا يبرحن أماكنهن في أحوال كثيرة من أجل تقديم الرعاية لأفراد أسرهن، ككبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يملكون القدرة على الحركة والتنقل. وبالنظر إلى العدد الكبير من الرجال الذي يواجهون القتل والإصابة والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، غالبًا ما تغدو النساء مسؤولات عن إعالة أسرهن بين عشية وضحاها في وضع تعطّلت فيه مصادر دخلهن السابق. وفي الأرض الفلسطينية المحتلّة، تفتقر الأرامل إلى الحماية في الحصول على حقوقهن في حضانة أطفالهن والولاية عليهم، فضلًا عن التحكم في ميراثهن من أزواجهن المتوفين. وحتى شهر كانون الثاني/يناير 2024، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 3,000 امرأة ترمّلن بالفعل في غزة. وبينما تعد الأسر التي تعيلها نساء مؤهلة لكي تغطيها شبكات الأمان الاجتماعي الدائمة، فإن المساعدات التي يتلقينها ضئيلة للغاية.

كما تؤثر الأزمة على ديناميات السلطة والأدوار والعلاقات بين الجنسين. ففقدان الأسر بكاملها أو جزء منها، وفقدان الأبوين أو المعيل وفقدان المنزل والتجمع السكاني يفضي إلى تغييرات في تكوين الأسرة، بما يشمل التحول من الأسر النووية والممتدة إلى الأسر الممتدة على نطاق واسع. وثمة خطر يهدد بلجوء الأسر إلى آليات مضرة للتأقلم، بما فيها الزواج المبكر والزواج القسري، وخاصة بالنظر إلى ارتفاع عدد الفتيات الشابات اللواتي فقدن أحد أبويهن أو كليهما.

وتلتمس النساء والفتيات الأمان في ظروف لا يمكن احتمالها، حيث تفرض مراكز الإيواء قيودًا جمّة على سلامتهن وكرامتهن. ويزيد التوتر والصدمة النفسية وانعدام الأمن الغذائي والنزوح من منسوب التوتر داخل الأسر والتجمعّات السكانية، وهو ما يزيد من مخاطر شواغل الحماية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا يزال الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والحصول على المساعدة المتصلة به محدودين للغاية بسبب انهيار مسار الإحالة والإغلاق القسري الذي طال معظم المؤسسات التي تقدم الاستجابة لهذا العنف، بما فيها مراكز الشرطة والبيوت الآمنة والخطوط الساخنة والإرشاد وإدارة الحالات. وتشير المنظمات النسوية إلى ضرورة تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية للنساء وأطفالهن، حيث يفيد عدد ليس بالقليل من النساء بأنهن تعرّضن لإجهاد نفسي كبير.

وتتعرّض صحة النساء والفتيات وسلامتهن للخطر الشديد بفعل هذه الأزمة. فالنساء يشرن إلى أنهن يواجهن صعوبات أكبر في الحصول على الغذاء من الرجال وتقلص مستويات استهلاكهن من الطعام بالمقارنة مع أفراد أسرهن الآخرين. كما تواجه الفئات المستضعفة من النساء، كمعيلات الأسر والمتقدمات في السن والمعوقات، عقبات على صعيد الأمن والحماية عندما يحاولن الوصول إلى مراكز توزيع المواد الغذائية. وتعرض هذه الممارسة الحوامل والمرضعات لخطر سوء التغذية على نحو يفوق غيرهن. وفضلًا عن ذلك، تعاني النساء والفتيات بصورة لا مثيل لها من شح المياه، مما يمس كرامتهن ويؤثر على مراعاة النظافة الصحية في حالات المحيض وعلى صحتهن العقلية والجسدية.

ووصف الأشخاص ذوو الإعاقة في غزة الصعوبات التي واجهوها وهم يفرّون من الهجمات، ولا سيما مع غياب التحذيرات الفعّالة، ومن الدمار الواسع الذي جعل من هروبهم على كراسيهم المتحركة وأجهزتهم المساعدة الأخرى أمرًا عسيرًا بوجه خاص. ويكشف تقييم أجري مؤخرًا النقاب عن أن 5,000 شخص في غزة أُصيبوا بإعاقات بسبب الجروح التي ألمت بهم على مدى الأشهر الخمسة الماضية يعدون من بين الفئات المستضعفة الأشد تضرّرًا بفعل الأعمال القتالية.

# التقييمات المستمرة

يسترشد هذا النداء العاجل بالتقييمات التي أجرتها المجموعات وأعضاؤها. وقد يسّرت هذه التقييمات، التي تغطي طائفة واسعة من المجالات الحساسة كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى والأمن الغذائي، فهمًا عميقًا ودقيقًا للاحتياجات في شتّى أرجاء غزة. واستنادًا إلى خبرة أعضاء المجموعات ووجهات نظرهم بشأن الحالة على أرض الواقع، تتبوأ هذه التحليلات مكانة محورية في تشكيل إستراتيجية محددة الأهداف وفعّالة لتقديم الاستجابة المطلوبة.

إن هذه الحالة تتكشف فصولها بسرعة، ولا يزال الموظفون يعانون من قدرتهم المحدودة على التنقل بسبب الأعمال القتالية المتواصلة وانعدام الأمن. ومع مراعاة الوضع الأمني، يعكف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمجموعات ومبادرة «إمباكت» (IMPACT) على **إعداد تقييم سريع مشترك بين الوكالات للاحتياجات** من أجل تعزيز أشكال الاستجابة المبنية على الأدلة.

وبالنظر إلى السياق المتقلب في غزة، ستؤثر إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والقدرات العملياتية في المنهجية المعتمدة في إعداد التقييم السريع للاحتياجات والجدول الزمني لتنفيذه. وقد جرى تحديد سيناريوهين رئيسيين. يفترض السيناريو الأول وقف إطلاق النار، بما يتيح جمع البيانات بصفة شخصية وزيادة عمقها وتعزيز مصداقيتها. ويستند السيناريو الثاني، الذي لا يشهد وقف إطلاق النار، إلى جمع البيانات عن بعد من خلال منهجية تقوم على الاستعانة بمخبرين رئيسيين. ويعتمد نهج تدرجي على مراحل في كل واحد من هذين السيناريوهين.

ويزمع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبالتعاون مع برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية (اليونوسات)، جمع صور الأقمار الصناعية التي تتسم بدقتها العالية وتحليلها من أجل تحديد الأضرار التي لحقت بالمناطق الحضرية والزراعية وحصرها.

وقد جرى **تحليل تصنيف الأمن الغذائي المتكامل مرتين** منذ نشوب الجولة الأخيرة من النزاع في غزة. وقد توقع التحليل الأخير أن المجاعة قد تحدث في أي وقت من الآن حتى شهر أيار/مايو 2024. ومن المقرر إجراء استعراض ثالث لتصنيف الأمن الغذائي المتكامل في شهر أيار/مايو 2024.

ويتولى مجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن مجموعة الحماية إجراء تقييم للمخاطر التي تشكّلها المتفجرات في بنايات (الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية) العاملة في المجال الإنساني أو مواقعها أو مناطقها التي تأثرت بالذخائر المتفجرة أو ستشغلها الجهات الفاعلة الإنسانية أو تستعملها في وقت قريب، للتأكد من أن استعمالها وشغلها آمن وأنه لا وجود لمخاطر أو تهديدات المتفجرات فيها لتمكين العمل على تقديم الاستجابة الإنسانية.

ولا تزال منظمة الأمم المتحدة للزراعة تعد **التقييمات الجغرافية** المكانية للأضرار التي أصابت القطاع الزراعي، ولا سيما أراضي المحاصيل والدفيئات الزراعية وآبار الري والبنى التحتية لإنتاج الأغذية الزراعية ومنشآتها، وأجرت تحليلًا للتقييمات الميدانية بشأن المواشي (غزة) والمزارعين (الضفة الغربية). كما تجري المنظمة تقييمًا لحالة المواشي في غزة (مقابلة وجاهية من خلال المنظمة الشريكة المحلية).

وأجرى اليونوسات أربع جولات من **التقييم الشامل للأضرار بناءً على صور الأقمار الصناعية** في قطاع غزة. وقد أمدت هذه التقييمات، التي تحتل أهمية خاصة في محافظتي غزة وخانيونس، توجيهات قيمة للفريق القطري الإنساني بشأن مدى فداحة الدمار الذي حلّ بالبنية التحتية الأساسية، بما فيها المستشفيات والمدارس ومنشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلًا عن المناطق التجارية والصناعية والوحدات السكنية.

ويجري العمل، بقيادة **مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية**، على إجراء التقييمات التي تُعنى بإعداد الأبحاث على مستوى القاعدة الشعبية لظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواقع النازحين في قطاع غزة من أجل تحديد أوجه الاستجابة والإجراءات الضرورية.

وأعدت **مجموعة التغذية** تحليلًا للحالة التغذوية في غزة، حيث ركّزت فيه على الرضع والأطفال والحوامل والمرضعات. وقد استمدت الاستنتاجات بشأن الحالة التغذوية في غزة من تحليل شمل العوامل الرئيسية الأربعة في التغذية. وهذا نهج مبتكر اقتضته الضرورة في سياق يتعذر فيه استخدام مقاييس الجسم البشري إلى حد بعيد.

ويعكف الفريق العامل المعني بإدارة المواقع على إعداد مسح للمواقع وتحديد معالمها ومواصفاتها، وتقييمات للاحتياجات وتحليل للفجوات القائمة بين المجموعات وداخلها. ويجري استخدام المعلومات التي تتناول حجم المواقع والعوامل الديموغرافية ونقاط الضعف وهيكلية إدارتها والاحتياجات المشتركة بين القطاعات في

إعداد نشرات اللقطات وخرائط المواقع من أجل دعم أوجه الاستجابة العملياتية.

وتعمل **مجموعة الشؤون اللوجستية** بانتظام على تقييم قدرات النقل والتخزين لدى المنظمات الإنسانية بغية الكشف عن الفجوات المحتملة، ولا سيما في المحافظات الأخرى إلى جانب رفح، وتحديد المنظمات الشريكة التي تبدي الاستعداد لتقاسم الموارد اللوجستية.

وأجرى البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التقييم المؤقت للأضرار في قطاع غزة ونشروه في أواخر شهر آذار/مارس. ويعرض هذا التقييم تقديرًا أوليًا لآثار النزاع في قطاع غزة حتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2024 ويضع تقديرًا للأضرار المتراكمة في القطاعات الحيوية، إلى جانب الآثار البشرية والاجتماعية. ويشكّل التقييم مقدمة لتقييم سريع للأضرار والاحتياجات، من المقرر إجراؤه عندما يسمح الوضع بذلك.

# الافتراضات العملياتية

تستند هذه الخطة إلى مجموعة من الافتراضات العملياتية التي تفترض حدوث تغييرات في البيئة العملياتية الراهنة. ولا يزال النزاع الناشئ في غزة، وما ينطوي عليه من آثار جانبية امتدت إلى الضفة الغربية، يتطلب استجابة واسعة النطاق من جانب الأمم المتحدة وشركائها في خضم بيئة أمنية تتسم بقدر متزايد من الدينامية وانعدام الاستقرار. فلا سابقة لحجم الأزمة الإنسانية التي تشهدها غزة.

**وبينما تمضي المساعي التي ترمي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2720 (2023)، الذي يدعو الأطراف إلى تيسير وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية على الفور وعلى نحو آمن ودون عوائق وعلى نطاق واسع، قدمًا في الوقت الراهن، فإن المعونات الإنسانية في غزة لا تكاد تلبي إلا النزر القليل من الاحتياجات الماسة لدى ما يقارب مليوني إنسان.** وهذا يسهم في استفحال اليأس واستشراء المخاطر الأمنية وتدهور حالة القانون والنظام. وتؤثر الانقطاعات المتكررة التي تصيب شبكات الاتصالات وانقطاع إمدادات الكهرباء وشح الوقود تأثيرًا حادًا في سلامة موظفي الأمم المتحدة في غزة وتفرض قدرًا متزايدًا من التحديات أمام الجهود الإنسانية من خلال عوق إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وشهد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بحدة منذ نشوب النزاع.

## الأعمال القتالية المتواصلة سوف تزيد من تفاقم الاحتياجات الإنسانية في شتّى أرجاء غزة

**من المحتمل أن تبقى الحالة الإنسانية متردية بفعل الدمار الهائل الذي أفرزته ستة أشهر من الحرب، وما اقترن بها من نزوح المدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل.** ومن المتوقع أن تستدعي الضرورة تقديم المساعدات الإنسانية الدائمة والشاملة للوفاء بالاحتياجات التي تحفظ حياة الفلسطينيين في غزة خلال الفترة المتبقية من سنة 2024، وذلك بالنظر إلى قدرات السلطات المحلية والوطنية التي تعمل فوق طاقتها في سبيل التعامل مع الوضع الآخذ في التدهور وغياب مسار سياسي واضح.

ويتوقع أن إمكانية الوصول المقيدة دون إتاحة القدرة على تقديم الاستجابة الإنسانية على نحو «طبيعي» ستستمر طيلة سنة 2024 وأن العمل الإنساني سيتواصل لفترة لا تقل عن سنة أو سنتين وأنه سيظل يشكّل «الشاغل الرئيسي» في سنة 2024، حيث لا تبرح الأمم المتحدة تمثل الجهة الفاعلة الأكبر على أرض الواقع. ومن المتوقع أن يستمر الوجود الإسرائيلي الدائم والاجتياحات البرية، إلى جانب استمرار انعدام سيادة القانون وتزايد أعمال الجريمة المنظمة في بيئة تشهد انهيار المؤسسات في ظل وجود محدود للحكومة.

وفي الوقت نفسه، تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية بالتعاون مع المنظمات الشريكة في ميدان التنمية على التأكد من أن التدخلات تراعي النزاع وترسي دعائم الجهود التي تبذل في المستقبل على صعيد الإنعاش المبكر، قدر المستطاع.

## العنف والاضطراب سوف يستمران أو يتصاعدان في الضفة الغربية

**من المتوقع أن يتواصل العنف والاضطراب في شتّى أرجاء الضفة الغربية خلال سنة 2024.** ويتوقع استمرار المظاهرات، وعمليات التفتيش والاعتقال، وتزايد عدد العمليات العسكرية التي تواصلها القوات الإسرائيلية والاشتباكات المسلّحة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية أو بفعل ازدياد عدد الاحتجاجات والمظاهرات والمواجهات التي تشهد الاستخدام المفرط للقوة. ومن المحتمل أن يقع ذلك جنبًا إلى جنب مع زيادة عنف المستوطنين في النقاط الساخنة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد تندلع الاحتجاجات في شتّى أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتي يحتمل أن تسفر عن نشوب المواجهات بين التجمعّات السكانية الفلسطينية والقوات الإسرائيلية أو المستوطنين أو كليهما. وسوف تشلّ القيود التي تفرض على الوصول والتنقل على نطاق واسع قدرة الفلسطينيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وميدان التنمية على التنقل بين المدن أو بين المناطق بسبب الإغلاقات والخوف من عنف المستوطنين. وقد يواجه المستجيبون الأولون، بمن فيهم العاملون الصحيون والاجتماعيون، الصعوبات في الوصول إلى المصابين وقد تعاني المنشآت الصحية من ضغط يفوق طاقتها بفعل المرضى الذين يتمكنون من الوصول إليها. ويحتمل أن تستمر القيود في عوق تنقل مئات الآلاف من الفلسطينيين ووصولهم إلى الخدمات، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

وقد يتزايد انعدام الأمن العام، مما يفضي إلى زيادة المخاطر التي تواجه الأسر التي تعيلها النساء والنساء، بمن فيهم الحوامل اللواتي يفتقرن إلى القدرة على الوصول إلى منشآت الولادة، والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والتجمعّات السكانية البدوية والرعوية. وقد تشمل شواغل الحماية المتنامية ارتفاع مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتدهور الصحة العقلية والسلامة النفسية والاجتماعية. وقد يفضي العجز المباشر عن الوصول إلى سبل العيش إلى تدني الدخل، الذي يؤدي بدوره إلى استفحال حالة الضعف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وقد تقع الأسر التي كانت تعتمد على ذاتها في السابق في دائرة الفقر. وقد يحرم الأطفال من مدارسهم بسبب الحواجز أو إغلاقها أو يواجهون قدرًا متزايدًا من المخاطر المتعلقة بحمايتهم وهم في طريقهم إلى مدارسهم وعودتهم منها إلى منازلهم.

وتلقي القيود المفروضة على الوصول والإغلاقات بظلالها على العمليات الإنسانية، وعلى رصد الانتهاكات التي تمس القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ورفع التقارير بشأنها والاستجابة لها. وتشمل الافتراضات استمرار إمدادات الكهرباء والمياه التي توردها إسرائيل وتواصل القيود المفروضة على الصادرات والواردات الفلسطينية، وانتشار البطالة على نطاق واسع تقترب نسبته من 60 في المائة، ومحدودية الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية التي تقع خارج حدود المدن والبلدات الفلسطينية، والخسائر التي تتكبدها المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغير في مواضع محددة وتقارب نسبتها 50 في المائة، وانهيار إيرادات السلطة الفلسطينية وعجزها عن دفع الرواتب ومستحقات المتعاقدين معها وأثمان الخدمات، وانعدام قدرة القطاع الخاص على الاحتفاظ بالسيولة النقدية وإعادة تمويل القروض وإقراض القطاع الخاص.

## الشروط الأساسية المطلوبة للنجاح في تنفيذ المساعدات في حالة الطوارئ في الأرض الفلسطينية المحتلّة، والتي من شأنها تهيئة بيئة تيسر إيصال المساعدات في حال الوفاء بها:

- **يجب أن تملك الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في مجال العمل الإنساني القدرة على إيصال المساعدات بأمان.** وهذا يعني وجوب حماية مواقع الجهات الإنسانية وتنقلاتها. ولضمان سلامة القوافل الإنسانية، قد تستدعي الحاجة تسيير الدوريات لتأمين المناطق في بعض المواقع. وهذا يستدعي موافقة جميع الأطراف.
- **معدّات التشغيل،** بما فيها معدات الاتصالات، والألبسة الواقية/ معدّات الحماية الشخصية، والمركبات المصفحة، والمباني الجاهزة والمولّدات لسكن الموظفين ومكاتبهم.
- **المزيد من نقاط الإدخال ومسارات الإمداد لغزة،** بما يشمل مسارًا مباشرًا إلى شمال غزة (كارني، إيرز). ويجب تمديد ساعات العمل على معبر كرم أبو سالم لتحقيق الفائدة القصوى من ساعات النهار، كما يجب تشغيل المعبر بكامل طاقته في أيام الجمعة والسبت. ويجب استخدام ميناءي أسدود وغزة في ممر بحري، ويجب أن تمر الإمدادات الموردة من الأردن عبر جسر ألنبي ومعبر وادي عربة ومباشرةً عبر المعابر في إيرز/كارني وكرم أبو سالم.
- **تحسين القدرة على التنقل داخل غزة.** يجب فتح الطريق الساحلي وشارع صلاح الدين من شروق الشمس ويجب تأمين العبور السلس من الحواجز بناءً على إجراءات متفق عليها، وذلك من أجل إيصال المساعدات بفعّالية إلى الشمال. ويجب ألا يخضع العاملون في المجال الإنساني الذي يمرون عبر الحواجز لإيصال المساعدات الإنسانية للاستجواب أو الاحتجاز.

**على القطاع الخاص أن يستكمل الاستجابة الإنسانية عن طريق استئناف الحركة التجارية.** يجب إدخال السلع الأساسية التي يوردها القطاع الخاص على نطاق واسع بالنظر إلى أن المعونات الإنسانية لا تستطيع أن تعول سكانًا يزيد تعدادهم عن مليوني نسمة. ويتمثل

الحد الأدنى المستهدف في إدخال 600 شاحنة إلى غزة في اليوم: 300 شاحنة محمّلة بالسلع التجارية و200 شاحنة محمّلة بالإمدادات من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية و100 شاحنة محمّلة بمواد تجمعها جمعيات الهلال الأحمر.

**إدخال المواد الإنسانية الضرورية.** يجب رفع القيود المفروضة على مواد من قبيل قطع غيار البنية التحتية للصرف الصحي، والأخشاب ومواد البناء والأدوات اللازمة لترميم المنازل، واللوحات الشمسية والمولّدات، والمواد الضرورية لإزالة الألغام ومدخلات إنتاج الغذاء على الفور.

**التأشيرات والتصاريح.** لا يزال العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ينتظرون منذ شهور إصدار تأشيراتهم لدعم عمليات غزة من القدس وتفرض القيود على تنقل المئات من هؤلاء الموظفين داخل الضفة الغربية، بما يشمل سفرهم إلى القدس الشرقية ومنها إلى خارجها.

**كميات كافية من الوقود لصالح المستشفيات والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والاتصالات والعمليات الإنسانية.**

# استراتيجية الاستجابة

## أولوية الاستجابة

**تتمثل أولوية الاستجابة الرئيسية في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية للوفاء بالمستوى الراهن من الاحتياجات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلّة.** ويتضمن النداء العاجل للفترة نيسان/أبريل-كانون الأول/ديسمبر 2024 أنشطة تعنى بالوفاء بالاحتياجات الإنسانية المباشرة والمنقذة للحياة حتى نهاية هذه السنة. ولا ترد أنشطة الإصلاح وإعادة التأهيل وسبل العيش أو أي منها إلا في الحالات التي تعد فيها أنها تحقق فعّالية أكبر من حيث التكلفة وأكثر جدوى وملاءمة. ويتوقع أن ترد اعتبارات إعادة الإعمار في الخطط اللاحقة عندما يسمح الوضع بذلك وبعد إجراء تقييمات الأضرار.

وتقع المسؤولية على عاتق الحكومة في نهاية المطاف عن تقديم الإغاثة للسكان المتضرّرين من الأزمات الإنسانية داخل إقليمها. ويتناول النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلّة الفجوات التي تشوب هذه المسؤوليات ويسعى إلى تنسيق الجهود من أجل التخفيف من وطأة الاحتياجات الإنسانية وتعزيز حق السكان المتضرّرين.

## نهج الاستجابة

**يلتزم مجتمع العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلّة بالمكانة المركزية التي تتبوأها الحماية، التي تشمل تعميم الشواغل المتعلقة بالحماية وإعمال المساءلة تجاه السكان المتضرّرين ورصد بيئة الحماية.** ويساند هذا الأساس الاستجابة التي تتسم بشمولها ومراعاتها للنوع الاجتماعي، ويركز بوجه خاص على معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال منظور قائم على النوع الاجتماعي ومتعدد الجوانب يولي انتباهًا خاصًا للفئات المهمشة والمستضعفة، بما يضمن أن القيادة والتنسيق والمشاركة تتصف بصفة إستراتيجية وتقوم على التواؤم فيما بينها.

**ومما يحتل موقعًا محوريًا في الاستجابة وضع التجمعّات السكانية في صميم الجهود المبذولة على هذا الصعيد.** وينطوي هذا النهج على النهوض بالمساءلة تجاه السكان المتضرّرين، والارتقاء بمستوى التواصل مع التجمعات عن طريق إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لتلقي التغذية الراجعة منها، ودعم الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال مبادرات مثل الخط الساخن الذي تديره مؤسسة سوا، والتركيز على الأنشطة التي تشمل التوعية والتدريب والرصد وإعادة بناء منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تقودها النساء والشباب أو تركز عليهم.

**الالتزام بوضع السكان والمساواة بين الرجل والمرأة والحماية في قلب الاستجابة الإنسانية:** تلتزم الاستجابة الإنسانية بالوفاء بمختلف احتياجات السكان من جميع الأعمار والهويات الجنسانية ممن هم في أوضاع هشّة، بما يضمن أن الأنشطة ترتكز على مبادئ وتتسم بواقعيتها وجدواها وإتاحتها لجميع النساء والرجال والفئات العمرية. وهذا يشمل تعزيز المساءلة، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتحسين تبادل المعلومات، والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي باعتبارها من جوانب الجهد الإنساني. وسوف تغطي مساعي التواصل جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب الالتزام بالتأكد من أن الاستجابة تراعي النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة وجمع البيانات بناءً على ذلك. وتشكل الحماية أولوية رئيسية في إعداد البرامج الإنسانية بجميع جوانبها.

**إتاحة المساعدات لجميع الناس المحتاجين، بما يشمل إيصالها إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها:** يلتزم مجمع العمل الإنساني بتوسيع نطاق المساعدات والوصول إلى الأفراد المحتاجين بصرف النظر عن موقعهم. وتستلزم البيئات العملياتية المختلفة في شتّى أرجاء الضفة الغربية وغزة وجود هيئات أو مراكز تنسيقية متميزة وقائمة على أساس المناطق. ففي غزة، تستخدم غرف عمليات مناطق الأونروا باعتبارها مساحة تيسر للمنظمات الشريكة في العمليات التواصل المباشر وعلى نحو يمكن توقعه مع نظام التنسيق بعمومه، بما فيه منسقو المجموعات ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتؤمن مراكز التنسيق على أساس المناطق مساحة مخصصة للتعبير عن الشواغل، وتسليط الضوء على الاحتياجات واستكشاف الفرص المتاحة لإقامة الروابط وإيجاد حلول مشتركة لإيصال المعونات وتنسيقها ضمن نهج أكثر استباقاً وعلى نحو يتسم بقدر أكبر من الكفاءة ويركز على المناطق وتأمينها حتى مراحلها الأخيرة. ويرمي هذا النهج إلى تعزيز عمل الجهات الفاعلة الوطنية لزيادة حضور الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والنهوض بقدراتها، وحث الأطراف المعنية على تبني آليات استجابة مختلفة للوصول إلى فئات أوسع من السكان المستضعفين في مناطق لم يجر استهدافها من قبل في الوقت المناسب وبصورة منسقة. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، تنفّذ المنظمات الشريكة في مجال العمل الإنساني تدابير للتخفيف من المخاطر وتعد خطط طارئة للوفاء باحتياجات التجمعّات السكانية الأكثر ضعفًا والمتضرّرة من عنف المستوطنين والعمليات العسكرية.

**دعم النازحين:** يتناول النداء العاجل احتياجات النازحين داخل مراكز الإيواء الطارئ وخارجها، بمن فيهم المقيمون لدى تجمعّات سكانية تستضيفهم في غزة والمتضرّرون من عنف المستوطنين وعمليات الهدم والعمليات العسكرية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وينطوي هذا النهج على تقديم المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، أو المعونات العينية أو القسائم حيثما كان ذلك ممكنًا، إلى جانب ضمان إمكانية الحصول على المياه النظيفة ومجموعات النظافة الشخصية والخدمات الأساسية. وترمي الجهود التي تبذل لضمان تقديم الخدمات الأساسية في مراكز الإيواء الطارئ المحددة التي تديرها الأونروا إلى المحافظة على الحد الأدنى من الخدمات المناسبة لصالح النازحين، بما فيها التدابير التي تكفل الخصوصية والمساعدات النقدية التي تصرف مرة واحدة لإعادة اندماج الأسر داخل مراكز الإيواء الطارئ المحددة وخارجها والتي لا تملك القدرة على العودة إلى منازلها. وفي الضفة الغربية، تشمل حلول الإيواء المعدة لصالح الأسر المُهجّرة المساعدات النقدية المتعددة الأغراض ومجموعات المساعدات النقدية المخصصة لإعادة الاندماج ومراكز الإيواء المؤقتة. وفضلًا عن ذلك، سوف تقدم المنظمات الشريكة مساعدات عبر قطاعية أخرى، بما يشمل خدمات الحماية للنازحين وغير النازحين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأشخاص لذين لا يحملون وثائق هوية.

**دمج التدخلات التي تتسم بتوقيتها الحاسم وترسي الأسس للإنعاش المبكر:** تقتضي الضرورة العمل الفوري على معالجة بعض أشد احتياجات الإنعاش المبكر إلحاحًا وأهميةً من أجل التخفيف من سوء أحوال السكان، وتيسير الاستجابة الإنسانية والحد قدر الإمكان من الاعتماد على المعونات وضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلى الانتعاش في المستقبل. وتتضمن هذه الأنشطة العمل الفوري على إزالة مخلّفات الحرب وإعادة تدويرها، وتنظيف الذخائر غير المنفجرة والتخلص منها، وإعادة التأهيل الأولي للبنية التحتية، وتقديم خدمات الإنعاش المبكر فورًا في المناطق التي تضم مراكز الإيواء وإنعاش سبل العيش، بالإضافة إلى النقد الطارئ لمبادرات العمل. ويتوقع إدراج جهود إعادة الإعمار ضمن الخطط المستقبلية، ويتوقف هذا الأمر على الوضع القائم ويأتي بعد تقييم الأضرار وحصرها. ويتضمن هذا النداء إستراتيجيات تعنى بالوفاء الاحتياجات الإنسانية الفورية حتى نهاية هذه السنة وتركز على البنى التحتية والخدمات والقدرات القائمة والجديدة حيثما تيسر ذلك.

## القدرات العملياتية

حددّ نظام التنسيق ما لا يقل عن 132 منظمة شريكة قادرة على تقديم المساعدات الإنسانية في هذا الوقت في غزة والضفة الغربية. وقد تنضم منظمات شريكة أخرى إلى جهود الاستجابة. وتستفيد الأرض الفلسطينية المحتلّة من وجود منظمات وطنية قوية تشكل ما نسبته 39 في المائة من مجموع المنظمات التي تقدم المعونات الإنسانية حاليًا. كما يتمتع أكثر من 44 منظمة غير حكومية دولية و16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة بقدرات عملياتية داخل الأرض الفلسطينية المحتلّة.

# رصد الاستجابة

**تلتزم الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني التزامًا راسخًا بعمليات تقديم المعونات التي تتسم بشفافيتها وتستند إلى مبادئ وتمتاز بكفاءتها.** وسوف تواصل المنظمات الشريكة في مجال العمل الإنساني رصد الاستجابة التي تنفّذ بموجب هذا النداء العاجل من أجل إنجاز الهدف المتمثل في تقديم استجابة في الوقت المناسب وتتصف بالكفاءة وتفي بالغرض المنشود منها وتتسم باتساع نطاقها وبخضوعها للمساءلة. ففي غزة، انطوت الجهود التي بذلت حتى هذا اليوم في سبيل تأمين المرحلة الأخيرة من إيصال المعونات على تحديات كبيرة. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها التأكد من أن المعونات التي تقدمها تصل إلى الفئات الأشد ضعفًا من خلال نُهُج مختلفة، بما فيها العمل الذي يؤديه كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار.

وتتولى مجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات الوطنية رصد حضور المنظمات الشريكة في العمليات وإنجاز الأنشطة والفجوات التي تشوب الاستجابة ورفعها إلى الفريق القطري الإنساني. وترفع التقارير بشأن متابعة التمويل المرصود للنداء العاجل من خلال نظام التتبع المالي في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويجري العمل الآن على إنتاج منتجات إعلامية وتحليلات مختلفة على أساس منتظم لتقديم معلومات محدّثة عن الاحتياجات والاستجابة لها، بما تشمله من التقارير اليومية الموجزة بآخر المستجدات، ونشرات اللقطات التي تتناول الاستجابة الإنسانية ولوحات المتابعة التي تشير إلى حالة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها والفجوات التي تشوبها، إلى جانب التمويل والفجوات التي تعتريه. ويمكن إعداد تقرير رصد في منتصف السنة من أجل تقييم الحاجة إلى إجراء تعديلات على التقديرات الأولية أو إعادة تأكيدها. ومن شأن هذه العملية القائمة على التفكير المتمعن أن تساعد في المحافظة على جدوى الجهود المبذولة واستجابتها للحالة الناشئة على الأرض.

# تحديد التكاليف

أطلقت مجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات الوطنية، وبقيادة الفريق القطري الإنساني، مرحلة انتقالية تجريبية مدتها سنتان إلى تحديد التكلفة على أساس الوحدة في سنة 2023 لخطة الاستجابة الإنسانية لسنة 2024. ويحل تمديد النداء العاجل لسنة 2023 حتى شهر آذار/مارس 2024 والنداء العاجل الجديد للفترة نيسان/أبريل-كانون الأول/ديسمبر 2024 محل خطة الاستجابة الإنسانية لسنة 2024 ويستند إلى العمل الذي أنجزته مجموعة التنسيق المشتركة بين المجموعات الوطنية والمنظمات الشريطة ويستخدم منهجية تقوم على تحديد التكلفة على أساس الوحدة. كما ستبذل الجهود التي ترمي إلى التأكد من مواءمة الاستجابة الإنسانية مع العمل المشترك في المجالين الإنساني والإنمائي والروابط التي تجمعه بمساعي إحلال السلام.

وتعكس التكاليف المحددة تقديرًا للمبلغ المطلوب للفترة نيسان/أبريل-كانون الأول/ديسمبر 2024 بناءً على المعلومات المتاحة في وقت كتابة هذا النداء. ويمكن تحديث هذه الوثيقة في وقت لاحق من هذه السنة مع توفر المزيد من المعلومات عن تطور النزاع أو في حال شهدت البيئة العملياتية تغييرات جذرية.

**قطاع غزة، الأرض الفلسطينية المحتلّة**
الدمار الذي حلّ بمستشفى الشفاء، أكبر منشأة صحية في غزة
تصوير: منظمة الصحة العالمية

# الاحتياجات ذات الأولوية والاستجابة لها

## الصحة

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 408.5 مليون دولار | 2.9 مليون | 39 |
| قطاع غزة | 354.6 مليون دولار | 2.2 مليون | 30 |
| الضفة الغربية | 54.0 مليون دولار | 0.7 مليون | 28 |

**معلومات الاتصال:**

تشيبو تكاويرا ، ctakawira@who.int

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- العبء الكبير الذي تشكّله حالات الصدمة والإصابات الحرجة، بما يشمل الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الجراحية المتقدمة وترميم الأطراف وإعادة التأهيل بعد العمليات الجراحية.
- يادة عدد الأسرّة، وإتاحة القوة العاملة في المجال الصحي، واللوازم الطبية والمعدات والكهرباء أو الوقود أو كليهما وغير ذلك من الاحتياجات اللوجستية للمنشآت الصحية.
- زيادة سبل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، بما فيها الوقاية من أمراض الطفولة وعلاجها، والرعاية العلاجية للبالغين، وإدارة الأمراض غير المعدية والمعدية، والصحة الجنسية والإنجابية، ورعاية الأمومة والمواليد الجدد والتدبير العلاجي السريري للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- مراقبة الأمراض والإرشاد الصحي وتأمين احتياجات الوقاية من الأمراض المعدية.
- الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للسكان، بمن فيهم العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، وتوفير الأدوية ذات التأثير العقلي لأولئك الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية.

### الأنشطة ذات الأولوية

- دعم المراكز القائمة التي تقدم الرعاية قبل دخول المستشفى (الإسعاف)، ومراكز الرعاية الأولية والمستشفيات بالطواقم والأدوية المستهلكات الطبية واللوازم المخبرية والمجموعات الطبية والمعدات والكهرباء/الوقود والمياه وغيرها من المتطلبات اللوجستية.
- تعزيز قدرات تقديم الخدمات الصحية من خلال نشر الفرق الطبية في حالات الطوارئ لدعم المنشآت القائمة وإقامة المستشفيات الميدانية لتخفيف الاكتظاظ في المستشفيات القليلة المتبقية التي لا تزال تعمل.
- زيادة إمكانية الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية والثانوية، بما فيها الوقاية من أمراض الطفولة وعلاجها، والرعاية العلاجية للبالغين، وإدارة الأمراض غير المعدية والمعدية، ومجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الجنسية والإنجابية، وإقامة النقاط الطبية والعيادات المتنقلة والمنشآت المؤقتة في مراكز إيواء النازحين وحولها لدعم تقديم الخدمات الصحية الأولية ورعاية التوليد في الأحوال الطارئة والرعاية الطارئة للمواليد ومراقبة الأمراض.
- تعزيز مسارات الإحالة داخل قطاع غزة وإعادة إنشاء مسارات الإجلاء الطبي للمصابين بجروح بالغة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى مستوى متقدم من الرعاية خارج غزة إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية ومصر والأردن وغيرها من المواقع.
- توسيع نطاق الإنذار والاستجابة والرصد المبكر، وقدرات تشخيص الأمراض المعدية المهيأة للتفشي والاستجابة لها.

- زيادة خدمات الرعاية وإعادة التأهيل المتعددة الاختصاصات اللاحقة العمليات الجراحية للمصابين، بما يشمل ترميم الأطراف والأجهزة المساعدة.
- تقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لعموم السكان، بمن فيهم العاملون الصحيون والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- 
- توفير الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لعامة السكان، بما في ذلك العاملين في مجال الرعاية الصحية والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

# الضفة الغربية

## الاحتياجات ذات الأولوية

- خدمات الإسعاف والطوارئ الشاملة والإمدادات الطبية العاجلة والتدريب لسد الاحتياجات الفورية واحتياجات إعادة التأهيل، مع التركيز على نزع الصفة المركزية عن خدمات الصحة العقلية.
- الحاجة إلى تيسير سبل الحصول على الأدوية ذات التأثير العقلي.
- إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية مقيدة، إذ تقتصر الخدمات التي تقدمها العيادات المتنقلة على 110 تجمعّات من أصل 172 تجمعًّا سكانيًا. وتقتضي الضرورة معالجة مسائل التصاريح والتنسيق مع السلطات.
- إدارة الأمراض غير المعدية، بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري، وخاصة بسبب العلاقة التي تربطها بالصدمات الناجمة عن الحرب. وثمة حاجة إلى تيسير إمكانية الوصول الدائم وإدارة المخزونات.
- تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتدريب في مجال رعاية التوليد في الأحوال الطارئة والرعاية الطارئة للمواليد والأمراض النسائية.
- إعادة تأهيل المنشآت الصحية ومعالجة أوجه الضعف في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وخاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتعاني 62 في المائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية من حالات ضعف خفيفة إلى حادة.
- أكثر من 40 في المائة من الأصناف على قائمة الأدوية الأساسية نفدت من المخزون بسبب العقبات المالية والقيود المفروضة على الاستيراد عبر الأردن، مما يلحق الضرر بالموردين الرئيسيين.

## الأنشطة ذات الأولوية

- تحسين إدارة حالات الإصابة وخدمات إعادة التأهيل على جميع مستويات الرعاية للمصابين، بما يضمن إعادة التأهيل الأولي والشامل.
- التخزين المسبق للإمدادات الحساسة ونزع الصفة المركزية عنها، ومعالجة القيود المفروضة على التنقل عن طريق نشر الإمدادات الحساسة في جميع المواقع في الشمال والوسط والجنوب، مما يسمح بالمحافظة على استمرارية خدمات الرعاية الصحية في أثناء العمليات العسكرية.
- الارتقاء بمهارات القوة العاملة لدعم التجمعّات السكانية المستضعفة من خلال تحسين التدريب في مجال الرعاية في مرحلة ما بعد الإصابة والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.
- ضمان إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، بطرق منها توسيع نطاق نشر العاملين الطبيين، وضمان تقديم الرعاية الصحية للتجمعّات السكانية المعزولة، بحيث تغطي طائفة واسعة من الاحتياجات التي تتراوح من إدارة الأمراض غير المعدية إلى الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها رعاية الناجيات من العنف الاجتماعية.
- الوفاء باحتياجات الصحة العقلية لدى أفراد التجمعات السكانية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والناجيات من العنف القائم على الاجتماعي، مع التركيز على تأمين الحصول على الأدوية ذات التأثير العقلي والحد من الوصم.

# التغذية

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 150.9 مليون دولار | 1.2 مليون | 19 |
| قطاع غزة | 136.2 مليون دولار | 0.5 مليون | 19 |
| الضفة الغربية | 14.7 مليون دولار | 0.7 مليون | 6 |

**معلومات الاتصال:**
رشا العارضي ralardi@unicef.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- التغذية التكميلية، ومكمّلات المغذيات الدقيقة والتغذية العلاجية وغيرها من التدخلات التغذوية للوقاية من سوء التغذية والكشف المبكر عنها ومعالجتها لدى أكثر من 160,000 امرأة حامل وأم مرضع، و346,000 طفل تحت سن الخامسة، بمن فيها 135,000 طفل تحت سن الثانية وهم الأشد ضعفًا.
- الوقاية من سوء التغذية الحاد وعلاجه لدى الأطفال دون سن الخامسة، الذين تشير التقديرات إلى أن معدلاتهم تصل إلى 16 في المائة في شمال غزة، و3 في المائة في وسط غزة و4.4 في المائة في رفح. ويعاني عدد يقدر بنحو 50,400 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وهو ما يشكل زيادة كبيرة من 7,685 طفلًا قبل اندلاع الأزمة. ويُعد شمال غزة المنطقة الأكثر تضررًا.

### الأنشطة ذات الأولوية

- تحسين قدرات الاستجابة عن طريق تعزيز معارف العاملين في الخطوط الأمامية ومهاراتهم في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ التغذوية، مع التركيز على الكشف المبكر عن سوء التغذية والوقاية منها وعلاجها.
- تقديم الإرشاد والدعم في مجال التغذية لمقدمي الرعاية للرضع والأطفال الصغار من أجل تعزيز النهوض بممارسات التغذية الآمنة والمناسبة وحمايتها ومساندتها، مع التركيز بوجه خاص على الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية والمحاكاة المبكرة (النماء والتعليم في الطفولة المبكرة) وتقديم الرعاية المستجيبة لضمان بقائهم وصحتهم ونموهم.
- تقديم الغذاء البديل عن لبن الأم الجاهز للاستخدام وبدائل لبن الأم ومراقبة استخدامها في أوساط الرضع الذين لا يرضعون رضاعة طبيعية.
- تعزيز جهود الوقاية من سوء التغذية من خلال توفير الغذاء التكميلي المناسبة للأعمار، والغذاء التكميلي الشامل ومكمّلات المغذيات الدقيقة للأطفال في الفئة العمرية 6-59 شهرًا والحوامل والمرضعات.
- توسيع نطاق الجهود التي ترمي إلى تحديد حالات سوء التغذية الحاد ومعالجتها من خلال برامج العلاج في العيادات الخارجية واستخدام بروتوكولات علاجية مبسطة ودمج خدمات التغذية ضمن المنشآت الصحية العاملة وأنشطة التوعية، إلى جانب تقديم الرعاية للمرضى المقيمين من خلال المراكز الطبية لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم الذي يتسبب في مضاعفات طبية.
- تعزيز أوجه الالتقاء والترابط مع التدخلات القائمة على تقديم المساعدة النقدية والقسائم لتحسين الإمكانية المتاحة أمام صغار الأطفال والحوامل والمرضعات للوصول إلى الأطعمة المغذية والخدمات الأساسية خلال أول 1,000 يوم.
- إجراء التقييمات التي تتناول التغذية لتعزيز آليات الإنذار المبكر بشأن التغذية، وتحديد مدى التدهور الذي يطرأ على الحالة التغذوية لدى النساء والأطفال، مما ييسر اتخاذ القرارات المدروسة.
- ضمان خط إمداد فعّال للسلع الغذائية الأساسية لدعم تقديم خدمات التغذية العلاجية والوقائية على نحو لا ينقطع.
- توسيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الشريكة وتعزيز مشاركة المجتمع في توسيع نطاق التغطية الجغرافية والعلاجية التي تشملها مجموعة التدخلات التغذوية بكاملها.

# الضفة الغربية

## الاحتياجات ذات الأولوية

- الوصول إلى التدخلات التغذوية المنقذة للحياة للوقاية من سوء التغذية الحاد والكشف المبكر عن مؤشراته ومعالجته.
- يقدر بأن نحو 18,000 طفل يعانون من سوء التغذية وأن 50 في المائة تقريبًا من هؤلاء الأطفال قد يصابوا بشكل حاد من أشكال سوء التغذية الوخيم.
- حماية ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار وتعزيزها، بما يشمل الإدارة المسؤولة لبدائل لبن الأم.
- ضمان إتاحة الإمدادات الغذائية الأساسية، كالأغذية التكميلية والغذاء العلاجي ومكملات المغذيات الدقيقة، للأطفال والمراهقين والحوامل أو المرضعات.

## الأنشطة ذات الأولوية

- الإنذار المبكر والتأهب لحالات الطوارئ وتمويل الحالات النشطة وإدارة حالات سوء التغذية الحاد وأنشطة الاستجابة، بما فيها تقييم منتجات التغذية الوقائية والعلاجية وغيرها من السلع الغذائية الأساسية وتخزينها المسبق.
- دمج خدمات التغذية ضمن النظام الصحي، بما يشمل تحسين معارف العاملين الصحيين ومهاراتهم في مجال الكشف عن سوء التغذية والوقاية منه ومعالجته.
- تقديم الإرشاد والدعم في مجال التغذية لمقدمي الرعاية للرضع والأطفال الصغار من أجل تعزيز النهوض بممارسات التغذية الآمنة والمناسبة وحمايتها ومساندتها، مع التركيز بوجه خاص على الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية والنماء والتعليم في الطفولة المبكرة وتقديم الرعاية المستجيبة لضمان بقائهم وصحتهم ونموهم.
- والوقاية من نقص المغذيات الدقيقة ومكافحته عن طريق إضافة المغذيات الدقيقة للحوامل والمرضعات والأطفال تحت سن الخامسة، بما يشمل إضافة فيتامين (أ) ومساحيق المغذيات الدقيقة.
- تحسين الإمكانية المتاحة أمام صغار الأطفال والحوامل والمرضعات للوصول إلى الأطعمة المغذية خلال أول 1,000 يوم من خلال الروابط القائمة مع المساعدة المقدمة بواسطة النقد والقسائم.

# الأمن الغذائي

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 782.1 مليون دولار | 2.6 مليون | 18 |
| قطاع غزة | 680.5 مليون دولار | 2.2 مليون | 14 |
| الضفة الغربية | 101.6 مليون دولار | 0.4 مليون | 12 |

**معلومات الاتصال:**

ستيفانيا دي جوزيبي، stefania.digiuseppe@fao.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- من الضروري تقديم المساعدات الغذائية الفورية والعاجلة للتصدي للوضع الكارثي السائد بين جميع السكان في قطاع غزة.
- المحافظة على إمدادات ثابتة من الوقود وغاز الطهي لمواصلة العمليات اللازمة لتقديم الخدمات الحيوية (كالمطاحن والمخابز) وتزويد الأفراد بالوسائل التي تيسر لهم تحضير القدر من المحدود المتاح لهم من المواد الغذائية.
- إطلاق فرص النقد مقابل العمل للتخفيف من الأعباء التي تفرضها الأزمات المتواصلة.
- دعم سبل العيش التي تقوم على قطاعات الزراعة والمحاصيل والمواشي وصيد الأسماك لتنشيط إنتاج الأغذية الطازجة والقابلة للتلف التي لا يستغنى عنها للحد من مخاطر المجاعة وضمان الإمدادات المتواصلة من الأطعمة المغذية الأساسية، وخاصة الحليب، من أجل دعم الجهود التي تبذل على نطاق واسع لتمكين أطفال غزة من استيفاء الحد الأدنى الذي توصي منظمة الصحة العالمية به من الاحتياجات اليومية من ناحية البروتينات والسعرات الحرارية.

### الأنشطة ذات الأولوية

- توسيع نطاق إيصال المعونات الغذائية لإسناد السكان بأسرهم.
- توسيع نطاق تدخلات المال مقابل العمل لزيادة دعم العمل على التخفيف من وطأة انعدام الأمن الغذائي والسماح للمستفيدين بسد احتياجاتهم الأساسية.
- تقديم المدخلات الزراعية الأساسية الضرورية لإنتاج الأطعمة المغذية والمتنوعة وبقاء المواشي على قيد الحياة والشروع في إنعاش الإنتاج الزراعي والرعوي والسمكي من جديد.

## الضفة الغربية

### الاحتياجات ذات الأولوية

- تأمين المساعدات الغذائية الطارئة العاجلة وزيادتها للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الذي يشهد تزايدًا بين الفئات الأشد ضعفًا من السكان.
- دعم إعادة تأهيل سبل العيش في قطاعي الزراعة والمواشي، مع التركيز على إعادة تنشيط الإنتاج لضمان إمدادات مستقرة من المواد الغذائية الأساسية عن طريق إسناد المزارعين المحليين ومعالجة التحديات التي تواجه مربي الماشية.

### الأنشطة ذات الأولوية

- توسيع نطاق المساعدات الغذائية من خلال القسائم الغذائية الإلكترونية، وزيادة نطاق تغطيتها لتشمل فئات مستضعفة جديدة تأثرت بارتفاع نسبة البطالة وفقدان سبل العيش بسبب القيود المفروضة على الوصول.
- توسيع نطاق توزيع الأغذية العينية بناءً على تحليل الاستجابة وأداء السوق، مع التركيز على السلامة.
- تقديم المساعدة النقدية المخصصة للإغاثة الفورية، بحيث تستهدف عمال غزة في المراكز العامة بصفة خاصة.
- دعم المزارعين المستضعفين ومربي المواشي الذين تضرّروا من ازدياد العنف والقيود المفروضة على الوصول في الضفة الغربية وحمايتهم عن طريق تقديم مدخلات الإنتاج الأساسية (علف المواشي والأسمدة والبذور).

# الحماية، بما في ذلك مجالات المسؤولية

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفين | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 163.9 مليون دولار | 2.6 مليون | 50 |
| قطاع غزة | 136.1 مليون دولار | 1.8 مليون | 35 |
| الضفة الغربية | 27.8 مليون دولار | 0.8 مليون | 40 |

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

يعرّف وضع الحماية في غزة من خلال الإجراءات التي لا تزال إسرائيل تنفذها، وتنطوي إستراتيجيتها المحددة على:

- شنّ الهجمات على المدنيين وعلى الأهداف المدنية وارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.
- التهجير القسري.
- الحصار والحرمان من الوصول إلى الخدمات.
- رفض وصول المساعدات الإنسانية.
- الحرمان من الحصول على المعلومات ومن حرية التنقل.
- الاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة.

وقد أسفر التعرّض لهذه التهديدات التي تعتري الحماية باستمرار عن التسبب في ضررّ جسدي وعقلي. وتلاحظ المنظمات الشريكة في مجموعة الحماية مجموعة تحتل مرتبة الأولوية من المخاطر المتعلقة بالحماية وآليات التأقلم السلبية التي اضطر الأفراد والأسر والتجمعّات السكانية إلى تبنيها، بما فيها:

- إزهاق الأرواح وفقدان الأطراف.
- التعرّض للأعمال القتالية المتواصلة وما يترتب عليها من التلوث بالذخائر المتفجرة ومخلّفات الحرب من المتفجرات.
- التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال الترويع والذل والعزلة القسرية والمضايقات أو أي منها.
- تدمير البنية التحتية المدنية وسبل العيش والممتلكات الشخصية.
- التهجير المتكرر.
- فصل الأسر والأطفال الذين لا يصحبهم ذووهم والمنفصلين عنهم.
- انهيار النظام المدني وتصاعد النزاع والتوتر في أوساط السكان.
- العنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله (بما فيها زيادة حالات الزواج المبكر).
- إقصاء أشد الفئات ضعفًا (وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة) أو الاعتداء عليهم أو استغلالهم، بما يشمل العنف الجنسي وأخطر أشكال عمالة الأطفال.
- الضغوط/الصدمات النفسية والاجتماعية والعاطفية.
- غياب إصدار الوثائق القانونية، بما يشمل الأطفال الذين ولدوا بعد يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ومنع حرية التنقل والوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة.
- المسائل المعقدة المتعلقة بالأراضي والإسكان والأملاك، بما فيها التمييز في حيازة الأراضي وضياع الحدود بين الممتلكات بسبب الدمار الواسع، ومنازعات الميراث، وضياع وثائق المساكن والأراضي والأملاك، والقدرة المحدودة على الوصول إلى الأراضي لتأمين سبل العيش والمأوى، والمنازعات المدنية والعقبات التي تحول دون تقديم الخدمات.

### الأنشطة ذات الأولوية

للتخفيف (حيثما أمكن) من أثر المخاطر التي تعتري بالحماية والحد منها، أعدّت مجموعة الحماية إطارًا يتضمن مجموعة دنيا من أشكال الاستجابة لصالح غزة. وتشمل التدخلات الواردة أدناه النازحين في مراكز الإيواء الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب الأسر المستضيفة.

### الرصد والمناصرة

- تقديم المعلومات والتحليلات المتصلة بالحماية بناءً على الملاحظات والرصد.
- يتواصل رصد الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ورفع التقارير بشأنها من خلال الآليات ذات العلاقة.
- أنشطة المناصرة.

رعاية الموظفين وسلامة مقدمي الاستجابة في الخطوط الأمامية في شتّى مجالات المسؤولية عن الحماية.

# الضفة الغربية

## الاحتياجات ذات الأولوية

في أعقاب هجمات حماس في جنوب إسرائيل في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر وما تلاها من أعمال قتالية في غزة، وثّقت المنظمات الشريكة في مجموعة الحماية زيادة حادة على صعيد المخاطر التالية وآليات التأقلم السلبية، وهو ما يقتضي وضعها على سلم الأولويات على وجه الاستعجال:

- الاستخدام المفرط للقوة والهجمات على الأشخاص المحميين، بما يشمل عنف المستوطنين.
- خطر الترحيل القسري.
- العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تدمير سبل العيش أو الممتلكات الخاصة.
- الضغوط النفسية والاجتماعية والعاطفية.
- تزايد حالات العنف ضد الأطفال وسوء معاملتهم وإهمالهم.
- ارتفاع مستويات التسرب من المدارس وانتشار أخطر أشكال عمالة الأطفال.
- القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد والمساعدات الإنسانية.
- القيود المفروضة على حرية التنقل.
- الاعتقال والاحتجاز على أساس تعسفي، وسوء المعاملة.
- التعرّض للذخائر المتفجرة ومخلّفات الحرب من المتفجرات.

# الحماية العامة

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 16.8 مليون دولار | 0.9 مليون |
| قطاع غزة | 8.7 مليون دولار | 0.5 مليون |
| الضفة الغربية | 8.0 مليون دولار | 0.4 مليون |

**معلومات الاتصال:**

الأرض الفلسطينية المحتلّة ، connie.pedersen@un.org |
الضفة الغربية

amina.abusafa@un.org | غزة، michelle.rice@un.org

## قطاع غزة

### الأنشطة ذات الأولوية

- يشمل تقديم المعلومات المركزة التي تُعنى بتعزيز سلامة السكان وأمنهم والمعلومات الواضحة عن الخدمات النُهج كافة.
- اعتماد نُهج استباقية للحماية، بما فيها المبادرات المجتمعية المدعومة والتي تضم الجميع والنُهج التي تكفل للتجمعات السكانية حماية نفسها بنفسها.
- تأمين الاستجابة لحماية الخطوط الأمامية في نقاط الخدمات والتوزيع، بما يشمل حماية حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تقديم خدمات إدارة الحالات وغيرها من النُهج المؤقتة، من قبيل فرز الحالات وإحالتها بصورة آمنة.
- مساندة دمج الحماية في أشكال الاستجابة الأخرى التي تقدمها المجموعات.

## الضفة الغربية

### الأنشطة ذات الأولوية

اعتماد نُهج استباقية للحماية، بما فيها المبادرات المجتمعية المدعومة والتي تضم الجميع والنُهج التي تكفل للتجمعات السكانية حماية نفسها بنفسها.

- تأمين الاستجابة لحماية الخطوط الأمامية في نقاط الخدمات والتوزيع، بما يشمل حماية حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تقديم خدمات إدارة الحالات وغيرها من النُهج المؤقتة، من قبيل فرز الحالات وإحالتها بصورة آمنة.

# حماية الطفل

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 66.5 مليون دولار | 2.2 مليون |
| قطاع غزة | 60.1 مليون دولار | 2.0 مليون |
| الضفة الغربية | 6.4 مليون دولار | 0.2 مليون |

**معلومات الاتصال:**

jdixon@unicef.org، الأرض الفلسطينية المحتلّة

wabuzanoona@unicef.org، غزة

## قطاع غزة

### الأنشطة ذات الأولوية

- إدارة الحالات باستخدام أساليب معدّلة على نحو يتواءم مع سياق حالة الطوارئ، والتركيز على الاستجابة للأطفال الذين لا يصحبهم ذووهم والمنفصلين عنهم والأطفال الذين أُصيبوا خلال النزاع.
- التدخلات المجتمعية لحماية الأطفال داخل مراكز الإيواء والمواقع غير الرسمية (بما يشمل الجلسات الجماعية للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والتوعية بالشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية الطفولة)، وتحديد الحالات وإحالتها إلى الخدمات المتخصصة.
- تدخلات واسعة النطاق للتوعية بمسائل من قبيل منع انفصال الأسر والاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- تعزيز قدرات العاملين في مجال حماية الطفولة في الخطوط الأمامية وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني (بما يشمل تحديد الأطفال الذين لا يصحبهم ذووهم والمنفصلين عنهم وإحالتهم بصورة آمنة والاعتناء بمقدمي الرعاية).
- تقديم المساعدات النقدية المتعددة الأعراض والمعونات للأطفال، بما يشمل الملابس والأجهزة المساعدة ومجموعة الدعم النفسي والاجتماعي.
- رصد الانتهاكات الخطيرة التي تمس حقوق الأطفال والعنف الذي يمارس ضد الأطفال في سياق النزاع.

## الضفة الغربية

### الأنشطة ذات الأولوية

- تعزيز الخدمات الشاملة التي تعنى بحماية الأطفال ووقايتهم والاستجابة لهم، بما فيها إدارة الحالات الشاملة وتقديم العون والمساعدة القانونيين.
- التدخلات المجتمعية لحماية الأطفال داخل مراكز الإيواء والمواقع غير الرسمية (بما يشمل الجلسات الجماعية للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والتوعية بالشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية الطفولة)، وتحديد الحالات وإحالتها إلى الخدمات المتخصصة.
- تعزيز نظام حماية الطفولة من خلال ضمان مواءمة إرشادات إدارة الحالات والتكيف مع سياق حالة الطوارئ وبناء قدرات موظفي الحكومة والموظفين المحليين لتوسيع نطاق تقديم الخدمات.
- رصد الانتهاكات الخطيرة التي تمس حقوق الأطفال والعنف الذي يمارس ضد الأطفال في سياق النزاع.

# العنف القائم على النوع الاجتماعي

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 57.7 مليون دولار | 1.1 مليون |
| قطاع غزة | 46.9 مليون دولار | 0.9 مليون |
| الضفة الغربية | 10.8مليون دولار | 0.2 مليون |

**معلومات الاتصال:**

الضفة الغربية | alwahaidy@unfpa.org، الأرض الفلسطينية المحتلّة

غزة: kajita@unfpa.org mohana@unfpa.org

## قطاع غزة

### الأنشطة ذات الأولوية

- تعزيز تقديم الخدمات محددة السياق والمنقذة للحياة والمتخصصة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل الحالات الشديدة التعرّض لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال إدارة الحالات في مكان ثابت وعن بعد، وخدمات العناية السريرية بضحايا الاغتصاب وتدخلات الدعم النفسي والاجتماعي.
- التدخلات التي تعنى بالتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، بما فيها مراجعات السلامة وتقديم مجموعات النظافة الصحية ومجموعات النظافة الصحية أثناء فترة الحيض ومجموعات الملابس والمساعدة المقدمة بواسطة النقد والقسائم.
- تعزيز إستراتيجيات النهوض بقدرة التجمّعات السكانية على النهوض من خلال تمكين النساء والفتيات وتعزيز التدخلات المجتمعية عن طريق تشكيل مجموعات دعم النساء والمراهقات والأحياز الآمنة لهن.
- تعزيز قدرات نظام العنف القائم على النوع الاجتماعي لمنع هذا العنف والاستجابة له، بما في ذلك بناء قدرات مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والجهات الفاعلة التي لا صلة لها بهذا العنف، مثل المنظمات التي تقودها النساء والشباب.
- التوعية الموجهة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، بما يشمل الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

## الضفة الغربية

### الأنشطة ذات الأولوية

- التدخلات التي تُعنى بالتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، بما تشمله من تقديم مجموعات النظافة الصحية ومجموعات النظافة الصحية أثناء فترة الحيض والمساعدة المقدمة بواسطة النقد والقسائم للنساء والفتيات المعرضات لخطر هذا العنف.
- تعزيز العمل على تقديم الخدمات المنقذة للحياة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها خدمات الاستجابة للناجيات والمعرضات لخطر هذا العنف، بما يشمل إدارة الحالات والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والدعم القانوني والتمكين الاقتصادي والإحالات.
- تعزيز قدرات مقدمي الخدمات.
- تعزيز العمل على التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية بجميع جوانبها، بما يتضمن مراجعات السلامة.

# المساعدة القانونية والإسكان والأراضي والأملاك

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 1.8 مليون دولار | 0.6 مليون |
| قطاع غزة | 1.4 مليون دولار | 0.2 مليون |
| الضفة الغربية | 0.4 مليون دولار | 0.4 مليون |

**معلومات الاتصال:**

nader.muaddi@nrc.no، الضفة الغربية

fatma.alsharif@nrc.no، غزة

## قطاع غزة

### الأنشطة ذات الأولوية

- تنظيم الجلسات التثقيفية والجلسات الإرشادية وتقديم خدمات المساعدة القانونية والتنسيق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني / هيئات القطاع الخاص / الحكومة للاعتراف بالوثائق البديلة ومعالجة المشكلات المتصلة بالوثائق المدنية.
- تقديم الدعم المتخصص في مجال الإسكان والأراضي والأملاك للجهات الفاعلة الإنسانية وتقديم المساعدة المادية في قطاع غزة.
- تنظيم الجلسات التثقيفية والدورات التدريبية وجلسات إرشادية وجلسات المساعدة القانونية وتأمين التمثيل القانوني لحلّ المشكلات المتصلة بالإسكان والأراضي والأملاك.

## الضفة الغربية

### الأنشطة ذات الأولوية

- التعامل مع القيود المفروضة على الوصول لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات والتمتع بالحقوق من خلال المراسلات مع السلطات الإسرائيلية ورفع الشكاوى إلى الشرطة الإسرائيلية وتنظيم الجلسات التثقيفية لصالح التجمعّات السكانية المتضرّرة والجلسات الإرشادية للأسر المتضرّرة وتأمين التمثيل القانوني.
- حماية التجمعّات السكانية المعرّضة لخطر عنف المستوطنين، بما فيه أعمال السرقة والاستيلاء على الأراضي والترويع والاعتداءات الجسدية من خلال مجموعة شاملة من أدوات المساعدة القانونية والإغاثة في حالات الطوارئ.

# الإجراءات المتعلقة بالألغام

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 21.2 مليون دولار | 2.0 مليون |
| قطاع غزة | 19.1 مليون دولار | 1.8 مليون |
| الضفة الغربية | 2.1 مليون دولار | 0.2 مليون |

**معلومات الاتصال:**

الأرض الفلسطينية المحتلّة، n.vovk@hi.org ولورانس جيورجيس، loreneg@unops.org

## قطاع غزة

### الأنشطة ذات الأولوية

- التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة والتأهب للنزاعات والحماية منها والإعلام الجماهيري والرقمي وتوزيع المواد التثقيفية المتعلقة بالتثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة والتأهب للنزاعات والحماية منها.
- تنظيم الجلسات والتدريبات الوجاهية في مجال التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة والتأهب للنزاعات والحماية منها والتدريب في مجال البيئات الخطرة والتدريب في مجال التوعية بمخاطر المتفجرات لصالح الأشخاص المعنيين وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني.
- تنفيذ تقييمات مخاطر المتفجرات والمسوحات غير الفنية والتقييمات السريعة والزيارات الاستطلاعية التي تأتي استكمالاً لإعداد الخرائط المفتوحة المصدر للذخائر المتفجرة، بما يشمل وسمها وإزالتها وتطهيرها وإزالة الأنقاض بالتنسيق مع مجموعتي الحماية والمأوى.

## الضفة الغربية

### الأنشطة ذات الأولوية

- التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة والتأهب للنزاعات والحماية منها والإعلام الجماهيري والرقمي (الإذاعة والتواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة وغيرها).
- تنظيم دورات تدريب المدربين الوجاهية في مجال التثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرة.
- تنفيذ أعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بما فيها تطهير الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة.

# المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 305.6 مليون دولار | 3.0 مليون | 53 |
| قطاع غزة | 280.6 مليون دولار | 2.3 مليون | 41 |
| الضفة الغربية | 25.0 مليون دولار | 0.7 مليون | 24 |

**معلومات الاتصال:**

أسامة الشيخ علي، oalsheikhali@unicef.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- زيادة إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والمياه المستخدمة للأغراض المنزلية، بما يشمل إمدادات المياه في حالات الطوارئ وتشغيل أنظمة إمدادات المياه وصيانتها.
- زيادة سبل الوصول إلى منشآت الصرف الصحي، كالمراحيض والحمامات التي تستخدم في حالات الطوارئ وتصريف/إدارة مياه الصرف الصحي السائلة.
- توسيع نطاق تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ في المؤسسات الرئيسية، مثل منشآت المياه/التغذية، ومراكز التعليم المؤقتة والمدارس وغيرها.
- تعزيز النظافة الصحية إلى جانب تقديم مجموعات النظافة الصحية ومواد التعقيم ومجموعات التنظيف ولوازم النظافة الصحية أثناء فترة الحيض.

### الأنشطة ذات الأولوية

- زيادة إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة من خلال تشغيل البنية التحتية المائية وصيانتها وتصليحها، بما يشمل توفير الوقود واللوازم والمستهلكات، وزيادة الإنتاج عن طريق تطوير مصادر مائية جديدة، ومحطات معالجة المياه وأنظمة إمداد المياه، وتأمين إمدادات المياه في حالات الطوارئ من خلال المياه المعبأة والمنقولة بالصهاريج، بما في ذلك تخزينها وتوزيعها في التجمعات السكانية ومراكز إيواء النازحين، ومراقبة نوعية المياه وتوفير مادة الكلور ومجموعات فحص المياه والمستهلكات اللازمة لمعالجتها.
- زيادة إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي عن طريق إقامة منشآت الصرف الصحي في حالات الطوارئ، مثل المراحيض والحمامات وإدارة النفايات في التجمّعات السكانية ومراكز إيواء النازحين من خلال تشييد هذه المنشآت وتشغيلها وصيانتها وتصليحها، وإدارة الحمأة البرازية، وخدمات إدارة النفايات الصلة في التجمّعات السكانية ومراكز إيواء النازحين، بطرق منها نشر عمال البلديات على نطاق واسع، وتشغيل أنظمة الصرف الصحي وصيانتها وتصليحها، بما فيها صهاريج الصرف الصحي ومحطات الضخ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي الصغيرة (التي لا تتبع إدارة مركزية).
- معالجة المشاغل المتعلقة بالنظافة الصحية عن طريق تقديم مجموعات النظافة الصحية، ومواد التعقيم ومجموعات التنظيف والخدمات للتجمّعات السكانية ومراكز إيواء النازحين، وتعزيز المحافظة على منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى التجمّعات السكانية ومراكز إيواء النازحين واستخدامها على الوجه الملائم والعناية بها من خلال إجراءات الملكية وبناء القدرات، مع وضع النوع الاجتماعي والإعاقة في الاعتبار.
- التخفيف من الفيضانات عن طريق تشغيل منشآت مياه الأمطار وصيانتها وتصليحها في التجمّعات السكانية ومراكز إيواء النازحين.

## الضفة الغربية

### الاحتياجات ذات الأولوية

- زيادة إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والمياه المستخدمة للأغراض المنزلية، بما يشمل إمدادات المياه في حالات الطوارئ وتشغيل أنظمة إمدادات المياه وصيانتها.
- زيادة سبل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، بما فيها المراحيض المنزلية وتشغيل أنظمة جمع مياه الصرف الصحي وصيانتها وتصليحها وإدارة النفايات الصلبة.
- تحسين سبل وصول التجمعات السكانية المتضرّرة من عنف المستوطنين وعمليات الهدم إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

- تعزيز النظافة الصحية إلى جانب تقديم مجموعات النظافة الصحية ومواد التعقيم ومجموعات التنظيف.
- توسيع نطاق تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ في المؤسسات الرئيسية، مثل منشآت الرعاية الصحية والمدارس.
- النهوض بجاهزية مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وقدراتهم على الاستجابة.

## الأنشطة ذات الأولوية

- زيادة إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة من خلال تشغيل البنية التحتية المائية وصيانتها وتصليحها، بما يشمل توفير الوقود واللوازم والمستهلكات، وزيادة الإنتاج عن طريق تطوير مصادر مائية جديدة، ومحطات معالجة المياه وأنظمة إمداد المياه، وتأمين إمدادات المياه في حالات الطوارئ من خلال المياه المعبأة والمنقولة بالصهاريج، بما في ذلك تخزينها وتوزيعها على مستوى التجمعات السكانية والأسر، ومراقبة نوعية المياه وتوفير مادة الكلور ومجموعات فحص المياه والمستهلكات اللازمة لمعالجتها.
- زيادة إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي عن طريق إقامة منشآت الصرف الصحي في حالات الطوارئ، مثل المراحيض المنزلية والحمامات وإدارة النفايات على مستوى التجمعّات السكانية والأسر، بما يشمل إدارة الحمأة البرازية، وإدارة النفايات الصلة في التجمعّات السكانية وتشغيل أنظمة الصرف الصحي وصيانتها وتصليحها، بما فيها صهاريج الصرف الصحي ومحطات الضخ.
- تقديم المساعدة الطارئة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في سياق الاستجابة للأسر والتجمعّات السكانية المتضرّرة من عنف المستوطنين وعمليات الهدم، بما يشمل تقييم الاحتياجات الناشئة عن القيود المفروضة على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- تقديم مجموعات النظافة الصحية، ومواد التعقيم ومجموعات التنظيف والخدمات للتجمعّات السكانية التي تحتاج إليها، وتعزيز النظافة الصحية على مستوى التجمعّات السكانية من خلال توزيع مواد التوعية بأنشطة التغيير الاجتماعي وتغيير السلوك والحملات التي تروج ممارسات النظافة الصحية الأساسية في الأسر والتجمعّات السكانية، إلى جانب تعبئة المجتمعات المحلية وتثقيفها وتقديم خزّانات المياه والمواد الكيماوية لمعالجتها في الأسر لضمان الاستعمال الآمن للمياه.
- التخفيف من الفيضانات عن طريق تشغيل منشآت مياه الأمطار وصيانتها وتصليحها في التجمعّات السكانية.
- تعزيز القدرات في مجال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عن طريق تدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين وتجهيزهم لتشغيل منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية وصيانتها وتصليحها.
- صيانة منشآت المياه والصرف الصحي وتعزيز النظافة الصحية في منشآت الرعاية الصحية ومراكز التعليم المؤقتة.
- تقديم اللوازم الأساسية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما فيها الوقود/الكهرباء لتشغيل المنشآت واللوام الكهربائية والميكانيكية لصيانة البنية التحتية.
- صيانة منشآت المياه والصرف الصحي وتعزيز النظافة الصحية في منشآت الرعاية الصحية والمدارس.

# المأوى والمواد غير الغذائية

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 423.1 مليون دولار | 1.5 مليون | 24 |
| قطاع غزة | 400.2 مليون دولار | 1.4 مليون | 24 |
| الضفة الغربية | 22.8 مليون دولار | 0.1 مليون | 15 |

**معلومات الاتصال:**
أليسون إيلي، coord2.palestine@sheltercluster.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- تقديم المساعدات المتعلقة بالمأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية للسكان النازحين للحد من تعرّضهم للأحوال الجوية القاسية والوفاء باحتياجاتهم الأساسية.
- تأمين الحماية من الأحوال الجوية القاسية والمخاطر المتعلقة الحماية لمن يسكنون في البنايات المتضررة.
- دعم المأوى المؤقت للنازحين الذين لا يملكون القدرة على العودة إلى منازلهم.

### الأنشطة ذات الأولوية

- تقديم خيام عائلية مناسبة للمناخ للأسر التي تقيم في المراكز الجماعية وخارجها في مناطق استقروا تلقائيًا فيها.
- تقديم مجموعات العزل وصناديق أدوات لتحسين المساكن المؤقتة أو البنايات غير المكتملة أو المباني المتضرّ ة، فضلًا عن تعزيز خصوصية النساء والفتيات وكرامتهن في المراكز الجماعية وخارجها في المناطق التي استقررن تلقائيًا فيها.
- تقديم مجموعات المواد غير الغذائية التي تضم البطانيات والفرشات ومجموعات أدوات المطابخ لأولئك المقيمين في المراكز الجماعية وخارجها في مناطق استقروا تلقائيًا فيها.
- تقديم المساعدة في التأقلم مع أحوال المناخ للمعرضين للآثار المناخية.
- إجراء تقييمات عامة وحصر الأضرار وتصليح المنازل التي لحقت بها أضرار طفيفة وكبيرة وفادحة على نحو يتاح للجميع ويراعي النوع الاجتماعي.
- تقديم الدعم للمأوى المؤقت بصورة تتاح للجميع وتراعي النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد حالة الطوارئ، بما يشمل تقديم المساعدات النقدة للأسر المستضيفة/دعم الإيجار/المساكن التي يبنيها النازحون بأنفسهم، وترميم/استكمال البنايات غير المكتملة لاستخدامها كمراكز للإيواء، وتغيير استخدام المباني لغايات استخدامها للإيواء (إعادة استخدامها أو تحويلها)، ووضع حلول بشأن الوحدات السكنية الجاهزة.

## الضفة الغربية

### الاحتياجات ذات الأولوية

- يعاني الناس الذين يسكنون في مساكن لا تستوفي المعايير المطلوبة ومتداعية من مساحات عيش غير كافية، وظروف متردية على صعيد النظافة الصحية وغياب الخصوصية والحماية.
- يخلف ما دأبت عليه الإدارة المدنية الإسرائيلية وبلدية القدس والجيش الإسرائيلي من تدمير مساكن الفلسطينيين أثرًا هائلًا على السكان النازحين، وخاصة الأطفال، في أثناء تقلبات أحوال الطقس الشديدة، والإمكانية المحدودة للحصول على المساعدة المادية لترميم هذه المساكن وإعادة بنائها بتكلفة معقولة.
- يتعرض الأشخاص الذين يقيمون في مساكن تفتقر إلى الحماية وقرب المستوطنات، وخاصة التجمعّات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج)، لعنف المستوطنين وخطر التهجير القسري.
- التأهب والتخزين المسبق للمواد غير الغذائية المخصصة لحالات الطوارئ لتغطية السكان المتضرّرين والنازحين في بداية حالة الطوارئ.

### الأنشطة ذات الأولوية

- إعادة تأهيل المساكن التي لا تستوفي المعايير المطلوبة وترميمها لاستيفاء المعايير الدنيا.

- تقديم الاستجابة في عمليات الهدم في الوقت المناسب للمهجرين في المنطقة (ج) والقدس ومخيمات اللاجئين وتأمين غير ذلك من الاحتياجات ذات الأولوية في المنطقتين (أ) و(ب).
- المساعدة النقدية المشروعة للمأوى لدعم الإيجار وترميم الأضرار والتعويض عن المقتنيات الشخصية.
- تشمل تدابير حماية المأوى إقامة الأسيجة والنوافذ والأبواب التي يمكن غلقها وتوزيع مجموعات الحماية.
- تخزين كميات كافية من المواد غير الغذائية المتعلقة بالمأوى في مواقع جغرافية مختلفة.

# التعليم

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفين | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 119.6 مليون دولار | 0.8 مليون | 45 |
| قطاع غزة | 92.3 مليون دولار | 0.7 مليون | 42 |
| الضفة الغربية | 27.3 مليون دولار | 0.1 مليون | 21 |

**معلومات الاتصال:**

فادي بيضون، fbaidoun@unicef.org

ديفيد سكينر، david.skinner@savethechildren.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- حلول تعليمية ومساحات مشمولة بالحماية لـ625,500 طالب، و1,800 متدرب في مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني في غزة، ممن حرموا من حقهم في التعليم.
- الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية وللمجتمع المحلي بأسره كذلك.
- الدعم الموجه للأطفال والشباب ذوي الإعاقة، وخاصة أولئك الذين تشكل إعاقاتهم نتيجة مباشرة للنزاع الأخير، والأطفال الذين تيتموا مؤخرًا.

### الأنشطة ذات الأولوية

- تنظيم الأنشطة الترويحية وتقديم مجموعة التعليم في حالات الطوارئ والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والشباب ومقدمي الرعاية والمعلمين ومرافق الترويح في مراكز الإيواء.
- تنظيم جلسات التوعية بالمخاطر المرتبطة بالمباني المتضرّرة والذخائر غير المنفجرة.
- إقامة أماكن مؤقتة للتعليم في مراكز إيواء النازحين وحولها وتجهيزها بمنشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- تقديم الأجهزة المساعدة للمعلمين والأطفال ذوي الإعاقة.
- إتاحة فرص التعلم متعدد القنوات للطلبة، بما فيها الورق والنهج التي تعتمده مواد التعلم الذاتي والإذاعة والمدونات الصوتية.
- إجراء تقييم سريع للأضرار التي لحقت بالمدارس والمراكز/المؤسسات التعليمية.

## الضفة الغربية

### الاحتياجات ذات الأولوية

- الوصول إلى بيئة آمنة للتعليم والتعلم، إما وجاهيًا وإما عن طريق طرق التعليم البديل الرقمية في الحالات التي توجد فيها مخاطر تعتري الحماية في الطريق إلى المدرسة أو داخل مباني المدارس.
- دعم الصحة العقلية والسلامة للطلبة الذين يعانون من مستوى التعرض للنزاع.
- تأمين الوصول الآمن إلى المدارس للمعلمين وداخل المدارس وفي الطريق إليها.

### الأنشطة ذات الأولوية

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتنظيم الأنشطة الترويحية للأطفال في سن الدراسة ومقدمي الرعاية لهم والمعلمين وغيرهم من العاملين في سلك التعليم.
- تقديم لوازم التعلم والتعليم/الوسائل التعليمية، ومجموعات الترويح/القرطاسية في حالات الطوارئ للأطفال وأعضاء الهيئات التدريسية، وعقد حصص استدراكية للتعويض عن فاقد التعليم، ودعم مختلف نُهج التعليم عن بعد في الحالات التي يتعذر فيها التعليم الوجاهي.
- تقديم خدمات الحماية عند ذهاب الأطفال والمعلمين إلى المدارس وعودتهم منها في المناطق الأشد ضعفًا. وقد يشمل ذلك الوجود والمواصلات التي تؤمن الحماية.
- تعزيز المناصرة والإبلاغ عن الانتهاكات التي تمس التعليم في شتّى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلّة والتأكد من أن المعلمين والطلبة المتضرّرين من هذه الانتهاكات ومن الأوبئة يستفيدون من البيئة المشمولة بالحماية.

- تنفيذ أعمال إعادة التأهيل الضرورية والأساسية الطارئة في المدارس للتأكد من أن البيئة المدرسية تشمل الجميع وتوفر مكانًا آمنًا للطلبة والمعملين وتيسير تبني مساحات آمنة في المدارس بحيث يمكن حماية الأطفال في حالات الطوارئ في المدارس أو حولها.
- دعم الأطفال المعوقين في سن الدراسة في الحصول على التعليم، وتقديم الأجهزة المساعدة وتأمين المواصلات الآمنة والشاملة والمواد التعليمية المتخصصة والمعدلة، وتنظيم الأنشطة التي تعالج العنف والتنمر، ومواءمة البنية التحتية المدرسية، وبناء قدرات المعلمين على استيعاب الاحتياجات الخاصة وإجراء الإحالات المناسبة بالتعاون مع المجموعات ذات العلاقة.

# الشؤون اللوجستية

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الشركاء الداعمون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 17.7 مليون دولار | 110 | 3 |
| قطاع غزة | 17.7 مليون دولار | 110 | 3 |
| الضفة الغربية | 21 ألف دولار | 20 | - |

**معلومات الاتصال:**

أندريا سيتشي، andrea.cecchi@wfp.org، و

palestine.logcluster@wfp.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- التنسيق بين أعضاء مجتمع العمل الإنساني والأطراف المعنية لزيادة الكفاءة العملياتية والتخطيط اللوجستي.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالشؤون اللوجستية على نحو موحد وفي الوقت المناسب لضمان اتخاذ القرارات المدروسة.
- الوصول إلى المعلومات الواضحة والمحدّثة عن الإجراءات الجمركية وعمليات الاستيراد.
- الوصول إلى الخدمات اللوجستية المشتركة العاجلة والضرورية، بما فيها التخزين والنقل وتتبع مسار الشحنات وتنسيق القوافل لضمان تدفق إمدادات الإغاثة بسلاسة في الأردن ومصر وداخل غزة.
- تجميع الحمولات الواردة عبر مختلف الممرات.
- التنسيق والقدرات اللوجستية والأصول والخبرات المناسبة لتوسيع المساحات وزيادة قدرات التفريغ في نقاط الإدخال لضمان الحركة السلسلة للحمولات.

### الأنشطة ذات الأولوية

- تنسيق الأمور اللوجستية لدعم تقديم المعونات على نحو يتسم بكفاءته وفي الوقت المناسب من خلال اجتماعات ومنتديات التنسيق الدورية المشتركة بين الوكالات وتلك التي تعقدها المجموعات في الأرض الفلسطينية المحتلّة ومصر والأردن.
- المناصرة وتحديد الأولويات لتيسير إدخال الكميات والأصناف المطلوبة إلى غزة.
- إدارة المعلومات التي تدعم المعرفة بالعمليات عن طريق تجميع المعلومات اللوجستية الحساسة وتحليلها وتعميمها. وهذا يشمل إعداد خرائط الخطط اللوجستية وتوزيعها، وتحسين منصات تبادل المعلومات، من قبيل منصة تبادل المعلومات اللوجستية وتقييم القدرات اللوجستية التي تؤمن المعلومات عن القيود المادية المفروضة على الوصول، ومسح قدرات تخزين المساعدات الإنسانية في غزة، والقوافل المشتركة بين الوكالات، وتدفق الحمولات الواردة، والاستفادة من البيانات المستقاة من تطبيق تتبع مواد الإغاثة والهلال الأحمر المصري والأونروا.
- تقديم الخدمات المشتركة على نحو مرن يسمح بمواءمة الأنشطة مع الظروف والاحتياجات الدينامية، وسد الفجوات القائمة، مثل تخزين الحمولات والنقل والإخطار بتحرك الحمولات وتتبع مسارها.
- تيسير وصول المنظمات الشريكة إلى خدمات النقل المشتركة، حيث يتم تحديد الثغرات، بطرق منها تيسير الوصول إلى القوافل من الأردن إلى غزة وفي داخلها إلى مواقع مختلفة، والمخازن المشتركة المؤقتة ومستودعات التجميع، وتجميع الحمولات للتخفيف من المخاطر التي تعتري الحمولات التي لا تخضع للرقابة وضمان حركتها في الوقت المناسب.
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقدم الإغاثة، مثل الهلال الأحمر المصري والهلال الأحمر الفلسطيني والأونروا من خلال تأمين المعدات والخدمات والخبرات الفنية. وهذا يشمل دعم تنسيق عمليات الشحن العابر في معبر رفح وغيره من نقاط الإدخال بالموظفين والمعدات المخصصة لتسهيل العمليات والحضور عند نقل الحمولات.
- تقديم المعدات اللوجستية، بما فيها التخزين المؤقت ومعدات المناولة والتخزين الذي يتم التحكم بدرجة حرارته، لتحسين قدرات التخزين وتجميع الحمولات في المراكز اللوجستية في العريش والمواقع الأخرى، إذا استدعت الحاجة ذلك.

# الضفة الغربية

## الاحتياجات ذات الأولوية

- تنسيق الأمور اللوجستية بين مجتمع العمل الإنساني والأطراف المعنية المشاركة في الاستجابة.
- تبادل المعلومات الموحدة في الوقت المناسب لضمان التنسيق واتخاذ القرارات المدروسة.

## الأنشطة ذات الأولوية

- قيادة التنسيق اللوجستي بين المنظمات الإنسانية والأطراف المعنية، بما يشمل تنسيق إعداد الخطط والاحتياجات وتحليل الفجوات.
- مواصلة رصد القدرات اللوجستية في الضفة الغربية لتحديد الفجوات الممكنة التي قد يتطلب الأمر أن تشملها الخدمات اللوجستية المشتركة.
- تعزيز قدرات الإدارة اللوجستية لدى موظفي المنظمات الإنسانية لضمان الاستجابة الإنسانية الفعالة.

# الاتصالات في حالات الطوارئ

| الشركاء المنفذون | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | |
|---|---|---|
| 6 | 1.8 مليون دولار | الأرض الفلسطينية المحتلّة |

**معلومات الاتصال:**

**منسق الاتصالات في حالات الطوارئ،** Palestine.ETC@wfp.org

## غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، توقفت الاتصالات الداخلية عن العمل عدة مرات وأحيانًا على مدى أيام، ولم تزل الخدمات والبنية التحتية المحلية تتأثر بشدة بالوضع القائم. وتعمل الخدمات الصوتية وخدمات الرسائل النصية القصيرة التي يقدمها مشغلو شبكات الهاتف النقال جزئيًا الآن، على الرغم من أنها تقتصر على رفح وبعض المواقع في شمال غزة، وغالبًا ما تشهد الشبكة الضغط بسبب زيادة عدد المشتركين في رفح وقلة أبراج الاتصالات العاملة فيها. ويبقى الاتصال بالإنترنت والخدمات تحديًا رئيسيًا من تحديات الاتصالات في جميع أنحاء قطاع غزة، مع أن مقدمي خدمة الإنترنت المحليين أعادوا خدمات الإنترنت في أجزاء من رفح، وإن كان يشوبها تقطُّع إمكانيات الاتصال بالشبكة.

ولا يزال الحصول على الإذن بتجهيز خدمات مشتركة مستقلة ويمكن الاعتماد عليها في مجال الاتصالات يشكل أولوية بالنسبة لمقدمي الاستجابة الإنسانية لضمان إيصال الخدمات الإنسانية المنسقة لسكان غزة.

ولمعالجة هذه التحديات الجسيمة وضمان استجابة إنسانية فعّالة في غزة، ثمة حاجة ماسة إلى خدمات اتصالات مشتركة مستقلة وموثوقة. وهذا يشمل:

- تأمين الوصول المشترك إلى الاتصال الموثوق بالإنترنت في مواقع العمليات الرئيسية.
- إنشاء أنظمة الاتصالات الآمنة.
- يجب وضع الطاقة الشمسية في الاعتبار في تجهيز المعدات بالنظر إلى الانقطاع المتوقع في إمدادات الكهرباء بسبب محدودية القدرة على الحصول على الوقود.

### الأنشطة ذات الأولوية

تشارك مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ مشاركة فاعلة في تحسين قدرات الاتصالات في غزة من خلال مبادرات مختلفة:

- تقديم خدمات الاتصال المشتركة في الموقع المحددة في غزة، وهذا يتوقف على الجدوى وإمكانية الوصول.
- المساعدة في إعادة شبكة الاتصالات الأمنية من خلال الاتصالات اللاسلكية على مقدمي الاستجابة الإنسانية العاملين في غزة.
- التنسيق مع الأطراف المعنية لمنع ازدواجية الجهود، بما يشمل العمل المشترك مع السلطات المحلية في مجال الاستيراد/الأذونات، ومقدمي الخدمات ومعدات الاستجابة الفعّالة من حيث التكلفة.
- تعميم المعلومات في الوقت المناسب والإبلاغ عن الاحتياجات في مجال الاتصالات وإتاحة هذه الخدمات لجميع مقدمي الاستجابة الإنسانية للنهوض باتخاذ القرارات وتعزيز التعاون بينهم.
- حلّ المشكلات التي تشوب مصدر الكهرباء الاحتياطي لنظام الاتصالات الأمنية للأمم المتحدة.
- دعم المساءلة تجاه السكان المتضرّرين من خلال تعميم المعلومات المهمة بشأن المساعدات الإنسانية على هؤلاء السكان، بما يشمل اجتراح حلول فنية (كالبث الإذاعي)، لتحسين قدرة التجمعّات السكانية على الوصول إلى المعلومات الحيوية.
- تقديم الدعم في المواقع التي تتاح خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ فيها.

# المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفين | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلة | 244.1 مليون دولار | 1.4 مليون | 30 |
| قطاع غزة | 233.8 مليون دولار | 1.4 مليون | 21 |
| الضفة الغربية | 10.2 مليون دولار | 0.01مليون | 9 |

**معلومات الاتصال:**

أحمد أبو شمّالة، abushammaleha@un.org

لوكا سانغالي، lsangalli@pt.acfspain.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- دعم الأسر في الوفاء باحتياجاتها الأساسية بأنسب طريقة تحفظ كرامتها وتتيح لأفرادها أقصى درجة من الاختيار والمرونة.
- دعم المبادرات المجتمعية عن طريق التحويلات النقدية الجماعية والمنح النقدية لمجموعات المتطوعين الذين أثبتوا أو لا يزالون يثبتون قدرتهم على قيادة المبادرات المجتمعية في تجمّعاتهم السكانية المباشرة أو المجتمع بعمومه أو كليهما. وتستخدم التحويلات النقدية الجماعية في تشغيل المطابخ التي تديرها المجتمعات المحلية والأنشطة الترويحية والمساحات الآمنة المخصصة للنساء والأطفال وتحسين سبل الحصول على المياه النظيفة المأمومة.
- بيانات محسّنة عن الأسعار في الأسواق وأدائها وإمكانية الوصول إليها.

### الأنشطة ذات الأولوية

يمكن تنفيذ الأنشطة المهمة ذات الأولوية التالية بين شهري نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2024:

- توزيع ثلاث دفعات من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في حالات الطوارئ (1,000 شيكل لكل منها) على 55 في المائة من الأسر المتضرّرة في غزة للوفاء باحتياجاتها الأشد إلحاحًا وغير الملباة.
- تقديم المساعدات النقدية (تحويلات نقدية جماعية حتى 10,000 شيكل لكل مجموعة) لدعم المبادرات المجتمعية في شتّى أرجاء قطاع غزة.
- إعداد دورتين من التقييم السريع المشترك للأسواق في مناطق محددة، ومبادرة مشتركة للرقابة على الأسواق وتقييم متكامل لأدائها، وتحليل إحدى سلاسل التوريد وتجهيز دراسة عن جدوى النقد.

### نهج الاستجابة

يجري تنسيق المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في حالات الطوارئ من خلال الفريق العامل للاستجابة النقدية حسب المواصفات التالية. وتقدم المساعدات، حيثما أمكن ذلك، على نحو يتماشى مع الأنظمة التي تعتمدها وزارة التنمية الاجتماعية في رام الله. ويُيَسَّر التنسيق من خلال الفريق العامل المواضيعي للمساعدة بواسطة النقد والقسائم المخصصة للحماية الاجتماعية.

- يحدَّد المستفيدون من خلال أربع مجموعات من القوائم. وتجمع هذه القوائم من خلال نظام مركزي يديره الفريق العامل للاستجابة النقدية بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في رام الله. ويعمل الفريق بانتظام على تدقيق هذه القوائم وإزالة البيانات المكررة منها.
- يتم التوزيع من خلال مقدمي الخدمات المالية الذين يجرون أعمال التدقيق والفحص وفقًا للأنظمة الداخلية قبل التوزيع. ولا يعد توفر السيولة مشكلة على مستوى غزة، ولكن ثمة مخاوف إزاء قدرة البنوك المحلية على تحويل النقد بين فروعها والمحافظة. ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن النظام المالي في غزة والبنوك الفلسطينية مرتبطة بنظيراتها الإسرائيلية وتخضع للتغييرات التي تطرأ على السياسات الحكومية.
- صممت المساعدات وفقًا للمعايير التي يعتمدها الفريق العامل للاستجابة النقدية، أي 1,000 شيكل لكل أسرة. وتستند هذه القيمة إلى حسابات سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة،

التي زادت نسبة تغطيتها من 60 في المائة إلى 80 في المائة من القيمة الأصلية من أجل الاستجابة لارتفاع الأسعار.

- يرتبط تقديم المساعدات النقدية، بما فيها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في حالات الطوارئ، ارتباطًا وثيقًا بأداء السوق. وتسعى وكالات الاستجابة والفريق العامل للاستجابة النقدية إلى جمع بيانات السوق وتحليلها بالاستناد إلى البيانات المجمعة من خلال رصد الأوصاف الوظيفية/الاستعراض السريع للأسواق بالتعاون مع مبادرة «ريتش» (REACH) والعمل الذي ينجزها برنامج الأغذية العالمي والجهات الفاعلة الخارجية.

## الضفة الغربية

### الاحتياجات ذات الأولوية

- دعم الأسر في الوفاء باحتياجاتها الأساسية بأنسب طريقة تحفظ كرامتها وتتيح لأفرادها أقصى درجة من الاختيار والمرونة.

### الأنشطة ذات الأولوية

- توزيع واحدة من ثلاث دفعات من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض والموجهة في حالات الطوارئ (1,640 شيكل) للأسر المتضرّرة، والتي تستهدف الحالات التالية: (1) العمليات العسكرية، (2) والتهجير بسبب عنف المستوطنين، (ج) والحالات الطبية من غزة، (د) الأسر التي تعاني من وضع اقتصادي واجتماعي هشّ بسبب النزاع، (ه) وعمليات الهدم الجماعي (دون التهجير)، (و) وأحداث عنف المستوطنين الجماعي (دون التهجير).

# الفريق العامل المعني بإدارة المواقع

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الأشخاص المستهدفون | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلة | 39.7 مليون دولار | 1.0 مليون | 17 |
| قطاع غزة | 39.7 مليون دولار | 1.0 مليون | 17 |

**معلومات الاتصال:**

**مادي غرين-أرميتاج،** smwg.coord@acted.org

**مارتن ليغاسي،** m.legasse@unrwa.org

## قطاع غزة

### الاحتياجات ذات الأولوية

- تقديم المساعدات والدعم المنسقين وفي الوقت المناسب وعلى نحو يحفظ كرامة النازحين في المراكز الجماعية والمواقع المؤقتة.
- مسح حركة السكان وتتبعها وزيادة المشاركة مع التجمّعات السكانية في مواءمة المساعدات مع الاحتياجات التي تعبّر هذه التجمّعات عنها، حيثما تسنى ذلك.
- إدخال التحسينات على إدارة المواقع وبنيتها التحتية وبيئتها في مختلف مواقع النازحين، خاصة المواقع المؤقتة، لتقليص المخاطر المادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية فيها.

### الأنشطة ذات الأولوية

- العمل على ضمان أن الناس في مواقع النازحين، بما فيها المراكز الجماعية والمواقع المؤقتة، تتمتع بفرص متساوية في الحصول على المأوى والخدمات الأساسية والإمدادات الضرورية وبيئة تؤمن الحماية لهم بهدف ضمان حقوقهم الأساسية وكرامتهم.
- العمل الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية لضمان بلوغ فهم شامل للمخاطر (بشقيها المادية والاجتماعية) في المواقع حسب سكانها، إلى جانب تحديد الحالات المعرّضة لهذه المخاطر وتقديم الدعم لها.
- تحسين الظروف المعيشية في المواقع لتعزيز كرامة الناس فيها وخصوصيتهم والحد من المخاطر التي تهدد الصحة والحماية. وضمان العناية بالبنية التحتية للمواقع التي يسهل الوصول إليها وصيانتها (بطرق منها تعبئة المقيمين فيها ومشاركتهم وطرائق المال مقابل العمل)، والعمل في الوقت نفسه على التخفيف من آثار التدهور البيئي. ويجب أن ينطوي ذلك على إتاحة الوصول إلى منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنفصلة والمأمونة التي تحفظ كرامة الناس وتراعي النوع الاجتماعي، وتقديم الدعم المصمم خصيصًا للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المستضعفة.
- تقديم التحديثات المنتظمة عن المواقع واحتياجات الناس فيها، بما يشمل التوزيع الديموغرافي للمقيمين في المواقع ومتابعة القادمين الجدد إليها ومن يغادرها ومسح المواقع وتقييمها.
- دعم العمل على تشكيل لجان المواقع وهياكل إدارتها وتعزيزها لتسهيل إشراك المجتمعات المحلية ومشاركتها في حياة هذه المواقع واتخاذ القرارات بشأنها. وضمان تمثيل مختلف الفئات من الجنسين والفئات المستضعفة أو الأقليات بطريقة تعزز المشاركة المجدية وترسخ بالتالي المساءلة في هذه المواقع.
- تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المجتمعية لضمان القدرات الفنية المناسبة لإدارة المواقع.
- زيادة سبل الوصول إلى المعلومات الموثوقة داخل المواقع، وخاصة في سياق تفشي المشكلات المرتبطة بالاتصال والشبكات.
- إنشاء آلية عملية ويتيسر الوصول إليها للنظر في الشكاوى والتغذية الراجعة على مستوى المواقع لجمع المشكلات التي يطرحها المقيمون في المواقع وإحالتها والاستجابة لها.
- إعداد خطط الطوارئ بشأن احتمال انتقال الناس مرة أخرى لضمان جاهزية التجمّعات السكانية على استقبالهم وتقديم الدعم الفني لخطط المواقع التي تعدها تلك التجمّعات.

# خدمات التنسيق والدعم

| | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | الشركاء المنفذون |
|---|---|---|
| الأرض الفلسطينية المحتلّة | 165.8 مليون دولار | 33 |

**معلومات الاتصال:**

كيمبرلي لايتز، lietz@un.org

## الاحتياجات ذات الأولوية

- تنسيق قوي بين المجموعات ومجالات المسؤولية وبين الوكالات لضمان تنفيذ استجابة عملياتية إنسانية تستند إلى المبادئ وتنفّذ في الوقت المطلوب وتتسم بفعاليتها وكفاءتها، وتنفيذ الإجراءات الفعّالة لرصد الأزمة المستمرة التي تتصف بقدر كبير من التعقيد وتحليلها ورفع التقارير بشأنها، حيث القدرة على الوصول محدودة والاتصالات تعترضها التحديات.
- تنسيق المناصرة مع جميع أصحاب الواجب لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين (بمن فيهم العاملون في مجال الإغاثة) والمنشآت المدنية ووصول المساعدات الإنسانية.
- تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لإجراء تقييم سريع لنطاق الاحتياجات وحجمها حالما يسمح الوضع الأمني بذلك.
- آليات تنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية لتسهيل تدفق المعونات على نحو يتسم بكفاءته وتبسيط العمل على دمج الإمدادات الإنسانية ونقلها الآمن وتوصيلها عبر المعابر الحدودية إلى غزة.
- توسيع دائرة عمليات الأونروا وخدماتها الطارئة لدعم مجتمع العمل الإنساني بعمومه في غزة والضفة الغربية في تلبية احتياجات اللاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين.

## الأنشطة ذات الأولوية

- ضمان قدرات التنسيق لدى المجموعات ومجالات المسؤولية وأفرقة العمل والتنسيق بين المجموعات.
- تقديم المعلومات المهمة عن الخدمات والمنتجات الإدارية لدعم العمليات الإنسانية بعمومها واتخاذ القرارات والمناصرة.
- قيادة تنسيق العمليات الإنسانية لضمان الاستجابة العامة، بما يشمل دعم منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري الإنساني.
- تنسيق تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات وجميع الصور الساتلية عالية الوضوح وتحليلها لتحديد وحصر الأضرار التي حلت بالمناطق الحضرية والزراعية.
- إزالة الأنقاض بطريقة آمنة وإعادة استعمالها للتخفيف من التهديدات الخطيرة التي تشكّلها في المناطق ذات الأولوية العالية، وتيسير الوصول المادي، وإرساء الأساس الأولي لجهود الإنعاش التالية.
- المشاركة في المفاوضات لتأمين وصول المساعدات الإنسانية بأمان في غزة والضفة الغربية.
- آليات التنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية لتسهيل تدفق المعلومات على نحو يتسم بكفاءته وتبسيط العمل على دمج الإمدادات الإنسانية ونقلها الآمن وتوصيلها عبر المعابر الحدودية إلى غزة.
- ضمان قدرة الأونروا على الاستمرار في تقديم الدعم الضروري في غزة، حيث تشكّل الوكالة العمود الفقري للاستجابة الإنسانية، وفي الضفة الغربية كذلك.
- تفعيل الآلية المشتركة بين الوكالات للحصول على التغذية الراجعة من المجتمع المحلي.
- ضمان التنسيق الفعّال للمساعدات النقدية المتعددة الأغراض واستخدام المساعدات بواسطة النقد والقسائم بطريقة متسقة في جميع مراحل الاستجابة.
- ضمان التنسيق الفعّال مع شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

## الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

### الاحتياجات ذات الأولوية

- تعزيز شبكة الحماية من الاستغلال والعنف الجنسيين للدعوة إلى اعتماد ممارسات تركز على الناجين منهما في المساعدات والتحقيقات من خلال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وربطها بالاستجابة الإنسانية.
- تعزيز الشبكات المجتمعية لتعميم الحماية من الاستغلال والعنف الجنسيين مع التركيز على الممارسات التي تركز على الناجيات منهما واستلام الادعاءات بالنيابة عن مجتمع العمل الإنساني ومعالجتها وإحالتها.
- التخفيف من مخاطر الاستغلال والعنف الجنسيين في الفئات الأكثر عرضة لها من خلال النقد المخصص لخطة الحماية وتعزيز ممارسات الأمان والحماية والسلوكيات التي تلتمس الصحة في أوساط الأسر والأطفال من خلال نُهج التواصل الشخصي والجماعي وتعميم الرسائل الموجهة عبر وسائل الإعلام الرقمي والجماهيري.

### الأنشطة ذات الأولوية

- جملة إشراك المجتمع في شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين: اعتماد مبادرة «سند» لتعزيز الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وحفظ المحتوى الذي يدلي به جميع السكان المتضرّرين، وإعداد مواد التوعية بحقوق الجهات المستفيدة وقواعد سلوك العاملين في المجال الإنساني والقنوات التي تتيحها آليات الشكاوى والتغذية الراجعة.
- دعم حماية الشبكات والمبادرات المجتمعية المرتبطة بأفراد معرّضين للاستغلال والاعتداء الجنسي، وتقديم التدريب على حماية أنشطتها ورفدها باللوازم والإحالات إلى برنامج النقد المخصص للحالات التي هي في حاجة ماسة إلى الحماية.
- ممارسة مفعلة وقابلة للتنفيذ للتحفيف من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين وحماية الأطفال واعتماد نهج يركز على الناجين منهما لدى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.
- دعم المنظمات الشريكة التي تركز على الناجين في عملها لمساعدة الناجين والأفراد المعرضين لخطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

## المساءلة أمام الأشخص المتضررين

### الاحتياجات ذات الأولوية

- تنفيذ ممارسات المشاركة المجتمعية المنسقة والمواءمة وأدواتها لإنجاز الأعمال الإنسانية الفعّالة والخاضعة للمساءلة من خلال أنشطة التواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والمساءلة أمام السكان المتضررين وآلية مشتركة للحصول على التغذية الراجعة من المجتمع المحلي.

### الأنشطة ذات الأولوية

- إنشاء آلية مشتركة للحصول على التغذية الراجعة من المجتمع المحلي لإدارة الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة المنقذة للحياة والشكاوى والمعلومات المنقولة إلى الفئات المتضررة والمستلمة منها.
- زيادة إمكانية وصول الفئات الأشد ضعفًا، بما فيها النساء والشباب وكبار السن، إلى برامج الاستجابة الإنسانية والمساعدات والمعلومات.
- مساندة جمع المعلومات من المجتمعات المحلية المتضرّة وتوثيقها وتحليلها.
- تعزيز ممارسات السلامة والحماية والمساعدة في السلوكيات التي تلتمسهما في أوساط الأسر والأطفال من خلال نُهج التواصل الفردي والجماعي وتعميم الرسائل الموّجهة عبر وسائل الإعلام الرقمي والجماهيري. ويسترشد المحتوى المحدد لهذه الرسائل وإرسالها والنهج المرتبطة بها بالأدلة والبيانات المجمعة من المجتمعات المحلية عن طريق المسوحات والتقييمات السريعة ومن خلال الجهود المتواصلة التي يبذلها العاملون الاجتماعيون للاستماع لتلك المجتمعات.

**الصورة على الغلاف:**

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلّة – شباط/فبراير 2024

سارة السقا، موظفة الشؤون الإنسانية في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تتحدث إلى أسرة نازحة تلتمس المساعدة الطبية في النقطة الطبية التي تديرها منظمة أطباء بلا حدود – بلجيكا، قرب مخيم المواصي.

تصوير: منظمة الصحة العالمية/كريستوفر بلاك

لا تعبّر المسميات المستخدمة في هذ التقرير والمواد التي يعرضها عن أي رأي كان لأمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي قطر أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو بشأن ترسيم تخومها أو حدودها.

يرجى الملاحظة بأن بعض المجاميع قد لا تتطابق تطابقًا دقيقًا بسبب تقريب الأرقام لأغراض العرض.

## احصلوا على آخر التحديثات

OCHA

ينسق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية العمل الإنساني للتأكد من السكان المتضرّرين من النزاعات يحصلون على المساعدة والحماية اللتان يحتاجون إليها. ويعمل المكتب على تجاوز العقبات التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية إلى الناس المتضررين من الأزمات ويتولى دفة القيادة في حشد المساعدات والموارد بالنيابة عن المنظومة الإنسانية.

www.unocha.org

twitter.com/ochaopt

**Humanitarian Action**
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

تحليل الاحتياجات والاستجابة لها

يقدم برنامج العمل الإنساني نظرة عامة وافية على المشهد الإنساني، ويتيح أحدث المعلومات المدققة عن الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية والمساهمات المالية.

humanitarianaction.info

rw response

تشكل استجابة شبكة الإغاثة (ReliefWeb) جزءًا من التزام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بمجتمع العمل الإنساني لضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة في حالة الطوارئ الإنسانية لتيسير فهم الحالة القائمة واتخاذ القرارات بشأنها. وتمثل هذه الاستجابة الجيل المقبل من منصفة الاستجابة الإنسانية.

response.reliefweb.int/palestine

fts Financial Tracking Service

**نظام التتبع المالي**

نظام التتبع المالي هو الجهة الرئيسية التي تقدم البيانات المحدثة باستمرار عن التمويل الإنساني العالمي وهي الجهة الرئيسية التي تساهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بتسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وبالتالي في المساعدات الإنسانية التي تتسم بفعاليتها وكفاءتها واستنادها إلى المبادئ.

fts.org

**نداء عاجل**

الأراضي الفلسطينية
المحتلة